

أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات
استخدامها من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت

**The importance of Information Technology in Controlling the
Quality of the Auditing and the difficulties of using it from
opinion of auditors in Kuwaiti**

إعداد الطالب

فيصل دبيان عوض المطيري

الرقم الجامعي: 400920134

إشراف

الدكتور أسامة عمر جعارة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الأول

2013/2012

التفويض

أنا فيصل دبيان عوض المطيري أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا وإلكترونيا للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: فيصل دبيان عوض المطيري

التاريخ: 2012 / 11 / 12

التوقيع: 

قرار لجنة المناقشة

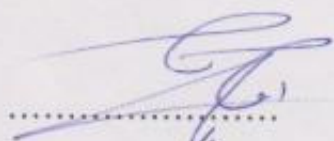
نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق
ومعوقات استخدامها من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت

وقد أجازت بتاريخ 12 / 11 / 2012

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم


.....

رئيساً ومشرفاً

الدكتور اسامة عمر عبد الجبار


.....

عضواً

الدكتور يونس عليان الشوبكي


.....

مناقشاً خارجياً

الدكتور جمال عبد الرحمن ابو سردانة

الشكر والتقدير

إن الحمد والشكر أولاً وأخيراً للمولى جل وعلا، الحمد لله الذي منحني العزم إلى أن تم إنجاز هذا العمل المتواضع، فلك الحمد والشكر يا رب كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك. أما وقد انتهيت من إعداد هذه الرسالة، فإنني أجد لزاماً علي أن أنسب الفضل لأهله، وعليه فلا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان، لأستاذي التقدير ومشرفي الفاضل الدكتور أسامة عمر جعارة لتفضله مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة، فلقد تعلمت منه خلقاً زادني علماً، ولم أجد منه إلا حسن المعاملة والتوجيهات السديدة، وأشكره على ما بذله معي من جهد وإرشاد، ولما منحني من وقته طوال إعداد هذه الرسالة حتى بدت كما هي عليه، فله مني كل الشكر والتقدير والاحترام.

كما أتقدم بالشكر والعرفان للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة، وتحملهم عناء القراءة وإبداء ملاحظاتهم القيمة التي سيكون لها أثر في إثراء هذه الرسالة والارتقاء بها، سيما وأن الكمال لله وحده.

جزاكم الله جميعاً عني كل خير وسدد على طريق الحق خطاكم

الإهداء

إلى من كان لي نوراً ونبراساً في حياتي، وصبر معي أكثر مما صبرت، إلى الذي أعطى ولم يأخذ شيئاً، إلى والدي حفظه الله.

إلى من أضاعت لي دربي بالدعاء، وأنارت شموع الأمل أمام عيني، إلى والدتي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من سهرت وانتظرت الفرح، وهيأت لي سبل النجاح فنالت تقديري، إلى زوجتي الحبيبة رفيقة الدرب وناضرة اشراق الصباح.

إلى من عشقت هدونها حين خط قلمي سطور هذه الرسالة ! ابنتي الجوهرة.

وإلى إخوتي وأخواني وكل من شجعني وباستمرار في إنجاز ومواصلة هذا الجهد المتواضع

لهم جميعاً أهدي هذه الرسالة

مع المحبة والاحترام والعرفان

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	عنوان الرسالة
ب	تفويض الجامعة
ج	إجازة الرسالة
د	الشكر والتقدير
هـ	الإهداء
و	فهرس المحتويات
ط	قائمة الجداول
ي	قائمة الأشكال
ك	الملخص باللغة العربية
ل	الملخص باللغة الإنجليزية
الفصل الأول: مقدمة عامة للدراسة	
2	1-1 تمهيد
3	2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها
4	3-1 أهداف الدراسة
5	4-1 أهمية الدراسة
6	5-1 فرضيات الدراسة
7	6-1 حدود الدراسة
7	7-1 محددات الدراسة
8	8-1 المصطلحات الإجرائية
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
11	المبحث الأول: الإطار النظري
11	1-2 تمهيد
13	2-2 تعريف التدقيق
15	3-2 أهداف التدقيق
16	4-2 أهمية التدقيق

17	5-2 مزايا التدقيق
18	6-2 تعريف نظام المعلومات
20	7-2 أشكال أنظمة المعلومات
21	8-2 عناصر أنظمة المعلومات
23	9-2 نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة (AIS)
26	10-2 التدقيق في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات
28	11-2 نطاق وكيفية التدقيق في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات
30	12-2 إجراءات التدقيق للأنظمة المحاسبية المحوسبة
31	13-2 المخاطر والضوابط الرقابية الداخلية
32	14-2 الشروط والمتطلبات للحد من مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة عملية التدقيق
33	15-2 جودة عملية التدقيق
38	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
38	16-2 الدراسات باللغة العربية
48	17-2 الدراسات باللغة الانجليزية
55	18-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
الفصل الثالث: منهجية الدراسة	
57	1-3 منهج الدراسة
57	2-3 مجتمع الدراسة والعينة
58	3-3 أداة الدراسة
60	4-3 صدق وثبات الأداة
61	5-3 المعالجة الإحصائية
61	6-3 أساليب جمع البيانات والمعلومات
62	7-3 متغيرات الدراسة
64	8-3 أنموذج الدراسة
الفصل الرابع: نتائج التحليل واختبار الفرضيات	
67	1-4 خصائص عينة الدراسة

71	2-4 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة
81	3-4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة
88	4-4 نتائج تحليل التباين الأحادي (One way Anova) للفروق في إجابات عينة الدراسة وفقا للعوامل الديموغرافية
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
93	1-5 النتائج
99	2-5 التوصيات
قائمة المراجع	
101	المراجع باللغة العربية
107	المراجع باللغة الإنجليزية
قائمة الملاحق	
110	ملحق رقم (1) استبانة الدراسة
116	ملحق رقم (2) أسماء الأساتذة محكمي استبانة الدراسة
117	ملحق رقم (3) نتائج التحليل الإحصائي كما تم الحصول عليها من الحاسوب

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
58	مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل	الجدول (3-1)
60	قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل متغير	الجدول (3-2)
67	توزيع عينة الدراسة حسب العوامل الديموغرافية	الجدول (4-1)
71	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (محور التقنيات الحاسوبية)	الجدول (4-2)
73	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (محور الخبرة العلمية والعملية)	الجدول (4-3)
75	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (محور تطوير المهارات)	الجدول (4-4)
76	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (محور مرحلة التخطيط)	الجدول (4-5)
78	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (محور الإجراءات التحليلية)	الجدول (4-6)
79	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (محور فاعلية أداء أعمال التدقيق)	الجدول (4-7)
81	نتائج اختبار الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لتأثير تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق	الجدول (4-8)
82	نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لتأثير التقنيات الحاسوبية في ضبط جودة التدقيق	الجدول (4-9)
84	نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لتأثير الخبرة العلمية والعملية في ضبط جودة التدقيق	الجدول (4-10)
85	نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لتأثير تطوير المهارات في ضبط جودة التدقيق	الجدول (4-11)
87	نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى إلى الجنس	الجدول (4-12)

88	نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى إلى العمر	الجدول (4-13)
89	نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى إلى المؤهل العلمي	الجدول (4-14)
90	نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى إلى الخبرة	الجدول (4-15)
91	نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى إلى الشهادات المهنية	الجدول (4-16)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
64	نموذج الدراسة	الشكل (3-1)
23	النموذج الأساسي لعناصر نظام المعلومات	الشكل (2-1)

الملخص

أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات استخدامها

من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت

إعداد: فيصل ديبان عوض المطيري

إشراف: الدكتور أسامة عمر جعارة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات استخدامها من وجهة نظر مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العاملة المرخصة والمسموح لها بمزاولة المهنة في دولة الكويت.

ولتحقيق هذا الهدف فإن الباحث تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية، تم استخدام استبانة لجمع بيانات الدراسة تم توزيعها على عينة شملت (125) مدققاً يعملون في المكاتب المشمولة بالدراسة. وقد اعتمدت هذه الدراسة على المتغير المستقل وهو تكنولوجيا المعلومات وأهميته في المتغير التابع وهو جودة التدقيق.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتكنولوجيا المعلومات (التقنيات الحاسوبية، الخبرة العلمية والعملية، وتطوير المهارات) في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت.

Abstract

The importance of Information Technology in Controlling the Quality of the Auditing and the difficulties of using it from opinion of auditors in Kuwaiti

Prepared by: Faisal Debian Awad Al-Mutairi

Supervision of Dr.: Osama Omar Jaara

This study aimed to identify the importance of Information Technology in controlling the quality of the auditing and the difficulties of using it from opinion of auditors in Kuwaiti.

A sample study consisted of (125) auditors working in the covered-by-the-present study offices. This study relied on information technology as independent variable and its importance in quality of the audit as dependent variable.

The study concluded the number of results: the impact of Information Technology (computerize techniques, Scientific and practical experience, and Skills development) in controlling the quality of the auditing and the difficulties of using it from opinion of auditors in Kuwaiti.

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 تمهيد

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

3-1 أهداف الدراسة

4-1 أهمية الدراسة

5-1 فرضيات الدراسة

6-1 حدود الدراسة

7-1 محددات الدراسة

8-1 المصطلحات الإجرائية

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 تمهيد

إن المتابع لعالم اليوم يلحظ تطوراً هائلاً في تكنولوجيا المعلومات، وما أحدثته هذه التكنولوجيا من تغييرات جوهرية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية، حيث تقدم هذه التكنولوجيا إمكانيات هائلة ومميزات ذات أهمية بالغة، من قدرة على تخزين البيانات والمعلومات المحاسبية، وقدرة على تشغيل البيانات المحاسبية بسرعة فائقة ودقة عالية، بالإضافة إلى التطور في مجال الشبكات الداخلية والخارجية، حيث يمكن من خلال الشبكات الداخلية ربط جميع أقسام وإدارات وفروع الشركة (Tucker, 2001).

ومن خلال الشبكات الخارجية ربط الشركة بالأطراف الخارجية من عملاء وموردين وحكومة وغيرهم، بالإضافة إلى الخدمات التي قد تقوم بها الشركة من خلال تكنولوجيا المعلومات، واستخدام هذه التكنولوجيا من قبل الشركات بجميع أحجامها في تطوير أنظمتها الداخلية لتحقيق ميزة تنافسية، ويظهر هذا النمو من خلال الإنفاق المتزايد للحصول على هذه التكنولوجيا.

ومن هنا فرضت تكنولوجيا المعلومات واقعاً جديداً على مهنة تدقيق الحسابات نتيجة اعتماد أنشطة ومعاملات الشركة على هذه التكنولوجيا، مما أدى إلى ضرورة مواكبة مهنة تدقيق الحسابات والمدققين هذا التطور، وأهمية تغيير أساليبهم التقليدية بأساليب مستحدثة تعتمد على

الأساليب التكنولوجية الحديثة والأساليب التحليلية المتقدمة لتنفيذ عملية التدقيق بكفاءة وفعالية، ومن الأمثلة على ذلك استخدام برامج التدقيق ونظم الخبرة الالكترونية (صرخوه، 2009).

أما بالنسبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق فيقصد به: "عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق". كما تعرف بأنها "وسائل إلكترونية لتجميع المعلومات ومعالجتها وتخزينها ونشرها (الذبيبات، 2003).

ولما كانت الموارد المتاحة للمدقق محدودة فإن النظم المحاسبية الالكترونية قد ساعدت المدقق بتوجيه الموارد المحدودة توجيهها أفضل لجمع الأدلة التي تمكنه من الخروج بالنتيجة المناسبة لذلك فقد بدأ الاهتمام بدراسة مدى وفعالية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق لمساعدة المدقق في أعمال التدقيق (الذبيبات، 2003).

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم قدرة مدقق الحسابات في الاستفادة الكافية من تكنولوجيا المعلومات المتطورة، واستخدامها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية وتنفيذ عملية التدقيق في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات وما ينجم عن ذلك من تأثير سلبي على فاعلية عملية التدقيق. ويمكن تحقيق الغرض من هذه الدراسة من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

السؤال الأول: ما أثر تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت؟ وقد انبثق عن هذا التساؤل الاسئلة الفرعية الآتية:

السؤال الفرعي الأول: ما أثر التقنيات الحاسوبية في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب

التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت؟

السؤال الفرعي الثاني: ما أثر الخبرة العلمية والعملية في ضبط جودة التدقيق لدى

مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت؟

السؤال الفرعي الثالث: ما أثر تطوير المهارات في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب

التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت؟

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة احصائية في أهمية دور تكنولوجيا المعلومات في

ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات تعزى للعوامل

الديموغرافية لهؤلاء المدققين (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة، الشهادات المهنية)؟

3-1 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق وكذلك معرفة معوقات

استخدامها وذلك من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت.

2- التعرف على اهم المفاهيم المرتبطة بالتدقيق وأهدافه وأهميته ومزاياه وجودة التدقيق والتدقيق

في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات، اضافة الى معرفة اهم المفاهيم المرتبطة بتكنولوجيا

المعلومات.

3- دراسة وتحليل وتقييم جودة التدقيق في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات من وجهة نظر مدققي

الحسابات في دولة الكويت.

4- التعرف على مدى توفر العوامل المساعدة على القيام بعملية التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية.

5- وضع التوصيات الملائمة في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

1-4 أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أنها تتناول أحد الموضوعات المحاسبية الحديثة والتي لم يسبق البحث عنها حسب حدود علم الباحث، مما يشكل إضافة جديدة في ميدان المحاسبة والمتعلق بإمكانية استخدام تقنيات الذكاء في ضبط جودة التدقيق في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت.

كما تكتسب هذه الدراسة أهمية نتيجة للدور الذي يلعبه مدقق الحسابات الخارجي، وبخاصة بعد سلسلة الانهيارات المالية، والفضائح المالية التي لا يزال العالم بأسره يشكو منها ويعاني من تأثيرها، ولتؤكد على أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات التي أصبحت عرضة للعديد من المخاطر التي تهدد جودة عملية التدقيق التي توفرها تلك النظم؛ لذا فإن هذه الدراسة وبالنتائج التي خلصت إليها يمكن أن تخدم كلاً من المنشآت التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات، ومكاتب التدقيق التي تدقق أعمال المنشآت سواء في تقديم المشورة في الجوانب الرقابية لتلك النظم أو في الجانب الآخر وهو فحص البيانات المالية الصادرة عن تلك المنشآت، كما ستخدم الدراسة أيضاً مستخدمي البيانات المالية المدققة وجهات الرقابة والإشراف على عمليات منشآتهم.

والمعروف أن مكاتب التدقيق تلعب دوراً كبيراً في تنفيذ عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت، وبالتالي فإن عدم معالجة الإشكاليات المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات وأثرها في ضبط جودة عملية التدقيق المتعلقة بأعمال المنشآت، وسوف تؤثر سلباً

على الاقتصاد الوطني الكويتي، الذي تسهم بتشكيله قطاعات أخرى تعمل في مختلف المجالات كالبنوك التجارية، والمؤسسات التعليمية وشركات النفط، وشركات التأمين، وجميع مؤسسات القطاع العام، وكذلك جميع المهتمون بقطاع التدقيق والمدققون ومكاتب التدقيق التي يمكن لها أيضا أن تستفيد من نتائج هذه الدراسة.

1-5 فرضيات الدراسة

تستند هذه الدراسة على الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت. وقد انبثق عن هذه الفرضية الفرعيات الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للتقنيات الحاسوبية في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للخبرة العلمية والعملية في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطوير المهارات في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في أهمية دور تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات تعزى للعوامل الديموغرافية لهؤلاء المدققين (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة، الشهادات المهنية).

6-1 حدود الدراسة

- 1- الحدود المكانية: اقتصر على مكاتب التدقيق في دولة الكويت.
- 2- الحدود الزمانية: تم اجراء هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة ما بين نيسان 2012 وحتى شهر آب 2012.
- 3- الحدود البشرية: تم اختيار عينة من مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق في دولة الكويت، كونهم تتوفر لديهم المعرفة الكافية بأعمال التدقيق.
- 4- الحدود العلمية: اقتصر على الدراسة على التعرف على أهمية تكنولوجيا المعلومات والمتمثلة بأبعاد (التقنيات الحاسوبية، الخبرة العلمية والعملية، تطوير المهارات) في جودة التدقيق والمتمثلة بـ(مرحلة التخطيط، الاجراءات التحليلية، جودة أداء اعمال التدقيق).
- 5- الحدود الموضوعية: تتحدد نتائج هذه الدراسة من خلال إجابات أفراد العينة على أداة الدراسة المعدة لهذا الغرض.

7-1 محددات الدراسة

من أبرز المحددات التي واجهت الباحث في تنفيذ الدراسة:

- 1- اعتمد الباحث على وحدة تحليل تضم مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق في دولة الكويت، ولم تشمل بقية المدققين غير العاملين في هذه المكاتب.

- 2- طبيعة الدراسة الميدانية إذ تطلبت وقتاً وجهداً إضافياً لزيارة جميع مكاتب التدقيق في دولة الكويت لتوزيع الاستبيانات، وأحياناً عدم تواجد المبحوثين المعنيين في أثناء القيام بزيارتهم، مما اضطر الباحث لإعادة الزيارة أكثر من مرة لهم.
- 3- محدودية المعرفة والخبرة لدى البعض ممن شملتهم عينة الدراسة بالتقنيات والآليات المستخدمة في تطبيق تكنولوجيا المعلومات أو في التقنيات المستخدمة في فحص جودة التدقيق.
- 4- مدى التعاون مع الباحث الذي ابتدته الفئات المشمولة في عينة الدراسة بالإجابة عن الأسئلة المطروحة في الاستبانة.

8-1 المصطلحات الإجرائية

قام الباحث بتحديد المعاني الإجرائية للمصطلحات المستخدمة في الدراسة كما يلي:

- **تكنولوجيا المعلومات:** هي التي تقوم على استخدام أجهزة وشبكات الحاسوب من اجل توفير المعلومات المطلوبة للتدقيق واستخدامها كأداة فيها، وتساعد في فهم الهدف من العمل بالأنظمة المحاسبية المؤتمتة، إضافة إلى فهم البيئة التي تعمل بها التكنولوجيا الحديثة، وضرورة مواكبة الاكتشافات الحديثة للقدرة على التعامل مع هذه التكنولوجيا (الزعبي، 2008، ص 6).
- **التدقيق:** عملية جمع وتقييم الأدلة لتحديد ما إذا كان استخدام نظام المعلومات المحاسبية وتطبيقاتها تسهم في حماية أصول الشركة، والتحقق من سلامة بياناتها وتحقيق أهدافها، ويستخدم مواردها بكفاءة وصولاً إلى التأكيد بان البيانات المالية التي تصدرها الشركة تعبر بعدالة عن نتيجة أعمالها ومركزها المالي وتدققاتها النقدية (القاضي، 2008، ص 109).

المدقق: هو المحاسب المصرح له أو الشركة المحاسبية التي تؤدي التدقيق في الوحدات التجارية أو الوحدات غير التجارية وفقاً لشرط قانونية، تراعي قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين

الصادر من الاتحاد الدولي للمحاسبين وهذه المبادئ والقواعد هي: الأمانة والاستقلالية والموضوعية والكفاءة والعناية المهنية والسرية والسلوك المهني والمعايير التقنية. (Arens .et..al .2005.p:15).

جودة التدقيق: هو عملية منتظمة للحصول على أدلة تتعلق بتأكيد الإدارة عن البيانات المالية وتقييم هذه الأدلة بصورة موضوعية من أجل التحقق من مدى مطابقة تأكيدات الإدارة للمعايير الموضوعية وتوصيف النتائج للأطراف ذات العلاقة (الذنبيات، 2003).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

- 1-2 تمهيد
- 2-2 تعريف التدقيق
- 3-2 أهداف التدقيق
- 4-2 أهمية التدقيق
- 5-2 مزايا التدقيق
- 6-2 تعريف نظام المعلومات
- 7-2 أشكال أنظمة المعلومات
- 8-2 عناصر أنظمة المعلومات
- 9-2 نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة (AIS)
- 10-2 التدقيق في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات
- 11-2 نطاق وكيفية التدقيق في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات
- 12-2 إجراءات التدقيق للأنظمة المحاسبية المحوسبة
- 13-2 المخاطر والضوابط الرقابية الداخلية
- 14-2 الشروط والمتطلبات للحد من مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية
- المحوسبة على جودة عملية التدقيق
- 15-2 جودة عملية التدقيق

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

- 16-2 الدراسات باللغة العربية
- 17-2 الدراسات باللغة الانجليزية
- 18-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يستعرض الباحث فيما يلي الإطار النظري المتعلق بموضوع الدراسة والذي يتناول محاور عدة كالتدقيق، وتكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق، ومن ثم عرض للدراسات السابقة والتي تتناول في مجملها المحاور السابقة وكما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري

2-1 تمهيد

يعدّ التدقيق الخارجي من أهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الإدارة لغرض التحقق من فاعلية الرقابة الداخلية، وهي إحدى حلقات الرقابة الداخلية فهي التي تمتد الإدارة بالمعلومات المستمرة (القاضي، 2008، ص 103).

وتؤدي وظيفة التدقيق دوراً مهماً في عملية الرقابة، إذ أنها تعزز هذه العملية، وذلك بزيادة القدرة على المساءلة، إذ يقوم المدققون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصدقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي. إذ إن كلاً من التدقيق الداخلي والخارجي يعد آلية مهمة من آليات المراقبة ضمن إطار هيكل الرقابة، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية ومنع واكتشاف حالات الغش والتزوير (Archambeault, 2002, p: 8).

وقد اعترفت الهيئات المهنية والتنظيمية بأهمية وظيفة التدقيق الخارجي في عملية الرقابة. إذ أكدت لجنة كادبيري Cadbury committee على أهمية مسؤولية المدقق في منع واكتشاف الغش والتزوير. ولتحقيق هذه الوظيفة لأهدافها، يجب أن تكون وظيفة التدقيق الخارجي مستقلة

وتتظم بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها، وبالتالي فإنه يتم تقوية استقلالية هذه الوظيفة عندما ترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق بشكل مباشر وليس إلى الإدارة. يضاف إلى ذلك يمكن أن تزداد فاعلية لجنة التدقيق عندما تكون قادرة على توزيع ملاك التدقيق الداخلي للحصول على معلومات مهمة عن قضايا خاصة بالشركة، مثل تقوية نظام الرقابة الداخلية ونوعية السياسات المحاسبية المستخدمة (Cohen, 2004, p:33).

وقد حظيت مهنة التدقيق باهتمام كبير في الفترة الأخيرة نظرا لما تمثله من مكانة ذات ارتباط وثيق بالقوائم والتقارير المالية الصادرة عن مدقق الحسابات الخارجي والذي يعكس رأيه في صحة وسلامة القوائم المالية والوضع المالي الحقيقي للشركة، والتي يتم الاعتماد عليها في التأكد من دقة البيانات المالية والحد من عمليات التلاعب والغش، حيث يتم الاعتماد عليها في إجراء التنبؤات بمركز الشركة المالي والقدرة الأيرادية في سنوات لاحقة (قمصاني، 2007).

وقد واجهت مهنة التدقيق في السنوات الأخيرة أزمة فقدان الثقة نتيجة تزايد الأزمات المالية والاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي، بالشكل الذي أدى إلى تساؤل العديد من المستثمرين والمساهمين والرأي العام من الذين أصابهم الضرر نتيجة إفلاس وانهيار الكثير من الشركات والبنوك عن سبب عدم إعطاء المدققين إشارات إنذار بخصوص تلك الشركات، وعن طريقة تحليل المدققين الخارجيين لدقة البيانات المالية ومعالجتها (المطيري، 2011).

ويوصف التدقيق بأنه عملية رقابة إدارية تقوم بتقييم مدى ملاءمة وفعالية جميع أنواع الرقابة الأخرى في المنظمة، إذ نشأ وتطور نتيجة لازدياد حاجة الإدارة العليا في المنظمة إليه كأداة رقابية وإدارية تستعين به في إنجاز وظائفها الرئيسية التي تتمثل في السعي إلى إشباع أكبر قدر ممكن من احتياجات ذوي العلاقة في المنظمة التي تقوم بإدارتها. فالتدقيق يهدف إلى مساعدة

الإدارة وفي جميع مستوياتها، لأجل الإيفاء بالتزاماتها وكفاءتها، وذلك من خلال التحليل، والتقييم، والاستشارات والدراسات والاقتراحات (التميمي، 2008، ص89).

ان التدقيق لا يهدف إلى تعديل نظام الاتصال للمعلومات المحاسبية، ولكن يضيف إليه عملية اتصال ثانوية بين المدقق ومستخدمي المعلومات المحاسبية، أي ان التدقيق يمثل عملية فحص لمجموعة من المعلومات تقوم على الاستفتاء وذلك بهدف التحقق من سلامة وعدالة البيانات المالية وفقا لمجموعة من الضوابط والمعايير الموضوعية والتي تعكس احتياجات مستخدمي تلك البيانات المالية مع ضرورة إيصال هذا الرأي إلى الأطراف المعنية لمساعدتهم على الحكم والوقوف على القرار النهائي عن مدى جودة هذه المعلومات ونوعيتها وتوفرها وتحديد مدى الاعتماد على تلك البيانات الحالية بهدف اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة في الوقت المناسب (قمصاني، 2007).

2-2 تعريف التدقيق

لقد مر مفهوم التدقيق بمراحل تطويرية و اكبت تطور الخدمات التي تؤديها هذه الوظيفة كأداة مهمة تساعد الإدارة العليا في المنظمات للقيام بواجباتها على أكمل وجه. وفي نهاية السبعينات لم يبق هدف هذه الوظيفة خدمة الإدارة فقط بل تعداه لخدمة المنظمة كلها.

وقد تعدى دور هذه الوظيفة الحدود التقليدية للتدقيق ليصبح ذا مفهوم واسع يضطلع بمهام التدقيق الشامل (Comprehensive Audit)، كذلك التدقيق التشغيلي (Operational Auditing) من خلال شموله لكافة العمليات والأنشطة التي تقوم بها المنظمة، إذ تبلور مفهوم التدقيق في السنوات الأخيرة بشكل أكثر انسجاما للتطورات الحديثة لمواكبة عصر التقدم والثورة المعلوماتية (الفاضي، 2008، ص45).

والتدقيق بمعناه اللفظي Audit وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية Audire ومعناها "يستمع" لأن الحسابات كانت تتلى على المدقق، وأما التدقيق بمعناه المهني فيعني عملية فحص مستندات ودفاتر وسجلات الشركة فحصاً فنياً انتقادياً محايداً للتحقق من صحة العمليات وإبداء الرأي في عدالة التقارير المالية للمنشأة معتمداً في ذلك على قوة ومثانة نظام الرقابة الداخلية (جمعة، 2005).

يمكن تعريف التدقيق بأنه الفحص من خلال استخدام جميع الوسائل لفحص البيانات المدخلة للنظام والبيانات الناتجة عنها، إذ يتم استخدام الدفاتر والوثائق الورقية ومقارنة التقارير النهائية للنظام، هذا ويمكن القول بأن هذا الفحص قد يكون مقبولاً فقط لبعض أنواع الأنظمة التي يسهل مقارنة البيانات فيها وذلك حسب طبيعة عملها. وعرف بعضهم التدقيق بأنه " عبارة عن عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة إثبات - بشكل موضوعي - تتعلق بتأكيدات خاصة بتصرفات وأحداث اقتصادية، بهدف توفير تأكيد على وجود تطابق بين تلك التأكيدات والمعايير المقررة وتبليغ تلك النتائج إلى المستخدمين المعنيين (لطي، 2002، ص18).

ويشير (مطارنة، 2006) الى أن التدقيق يتضمن وظيفتين أساسيتين هما: الفحص للدفاتر والسجلات والمستندات، وإيصال المعلومات التي يحصل عليها المدقق من عملية التدقيق وهو ما يسمى بالمنتج النهائي للتدقيق متمثلاً في تقرير مدقق الحسابات حيث تكمن القيمة المضافة لعملية التدقيق في مساعدة مستخدم المعلومات على اتخاذ قرار تقييم جودة ونوعية المعلومات التي يتضمنها تقرير المدقق.

ويرى الباحث أن التدقيق هو التحقق من العمليات والقيود وبشكل مستمر في بعض الأحيان، وذلك من أجل توفير عنصر الحماية لأصول الشركة وبما يخدم المساهمين باعتبارهم

وكيلا عنهم، كما أن هدف تدقيق البيانات المالية هو تمكين المدقق من إبداء رأي بشأن ما إذا تم إعداد البيانات المالية من جميع النواحي الجوهرية، حسب إطار مطبق لإعداد التقارير المالية، وتدقيق البيانات المالية هو عملية تأكيد، أو أن البيانات المالية تمثل بعدالة المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية.

2-3 أهداف التدقيق

يشير (دهمش، 2000، ص214) و (نور، 2007، ص234) إلى أن هناك العديد من الأهداف التي يحققها التدقيق هي:

- 1- مساعدة جميع المستويات الإدارية في إخلاء مسؤولياتهم من خلال التقارير المتعلقة بفحص وتحليل نتائج أعمالهم بشكل واقعي بعيدا عن التحيز وفي حالة وجود نقاط ضعف أو ثغرات معينة ففي العادة يقدم توصيات لمعالجة وتصحيح هذه الأوضاع.
- 2- إضافة قيمة للمنظمة وتحسين عملياتها ومساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها عن طريق تقييم وتحسين عمليات إدارة الخطر والرقابة والتوجيه، وبناء عليه يشمل نطاق التدقيق آلية ضبط وتقييم وتحسين كفاءة وفعالية نظام الرقابة، التقييم والتوجيه وتقييم مستوى الأداء في تنفيذ المسؤوليات.

3- التأكد من صحة وسلامة سير الأمور المالية في المنظمة واختبار دقة العمليات والبيانات المالية المثبتة في الدفاتر والسجلات لتقرير مدى مطابقتها للقوانين والأنظمة والتعليمات.

4- التأكد من أن القرارات الإدارية ذات الآثار المالية تنفذ بدقة ووفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.

- 5- تدقيق القرارات الإدارية ومتابعة الإجراءات الهادفة إلى حماية موجودات المنظمة من سوء الاستعمال أو التلف أو الضياع.
- 6- التأكد من أن كافة القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات السارية مرعية التطبيق من قبل جميع العاملين في المنظمة.
- 7- تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المنظمة وتحديد مدى قابلية الاعتماد على المعلومات.
- 8- مراجعة وسائل حماية الأصول (الممتلكات) والتحقق من وجود هذه الأصول والالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية.
- 9- الوصول إلى الأهداف والغايات وتحديد مواطن الخطر ومنع واكتشاف الغش والاحتيال.
- 10- مراجعة العمليات أو البرامج للتأكد فيما إذا كانت النتائج تتسجم مع الأهداف المرجوة وفيما إذا كانت العمليات أو البرامج قد تم تنفيذها وكما هو مخطط لها.

4-2 أهمية التدقيق

يمكن إجمال أهمية التدقيق في بعض الأمور التالية:

- 1- إن تقارير التدقيق تعتبر مصدراً مهماً للمعلومات عن الرقابة الداخلية، ولهذا يقوم المدققون الخارجيون بمراجعة التقارير السنوية التي يصدرها التدقيق. (Schneider, 2010).
- 2- مراقبة وتحسين إدارة المخاطر وعمليات الرقابة الداخلية إلى أن تكون إسهاماً هاماً في إدارة الشركات، وهذا ما يطلق عليه جودة وظيفة التدقيق (Sarens 2009). وتؤثر هذه المخاطر على أهداف الشركة وقد تكون هذه المخاطر متعلقة بأحداث خارجية وداخلية وظروف قد تؤثر سلباً على قدرة الشركة، فقد تنشأ المخاطر أو تتغير بتغير الظروف التالية: (الوردات، 2006)

أ- التغييرات في بيئة الأعمال.

ب- أنظمة معلومات جديدة أو معدلة.

ج- النمو السريع (التقنيات الجديدة). إعادة هيكلة الشركة.

د- إصدارات محاسبية جديدة من هيئات مهنية.

3- تحديد المخاطر الاستراتيجية التي تواجه الشركات.

2-5 مزايا التدقيق

يشير (مطارنة، 2006) الى ان من أهم مزايا التدقيق ما يلي:

1- يقوم التدقيق باكتشاف الأخطاء والتلاعب الذي من الممكن أن يحدث من قبل الموظفين في الشركة.

2- يمكن للمنشأة أن تحصل على القروض والسلف بسهولة إذا كانت حساباتها مدققة.

3- يمكن تحديد ضريبة الدخل على الشركة بسهولة وبوضوح عند قيامها بتدقيق حساباتها.

4- عند بيع الشركة يمكن تحديد ثمن شرائها بسهولة في حالة وجود سجلات وحسابات قد تم تدقيقها.

5- تساعد الحسابات المدققة في حالة نشوء الخلاف بين الشركة والعميلين حول الأجور والرواتب.

6- في حالة تعرض الشركة لخسائر نتيجة الكوارث الطبيعية (الحريق، الفيضانات وغيرها) فإنه يسهل على شركة التأمين تحديد التعويضات عند وجود حسابات تم تدقيقها في الشركة.

7- التدقيق هو أفضل وسيلة للحكم على مدى التزام الشركة بالاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والقوانين والتشريعات المعمول بها في دولة الشركة.

8- يمكن للمنشأة أن تستفيد من خبرات المدقق الذي يقوم باستمرار بتدقيق الحسابات ويستطيع تقديم النصح والمشورة فيما يخص الخلل أو مواطن الضعف في النظام المحاسبي أو الإداري للمنشأة.

وتتمثل أهم ميزة للتدقيق الخارجي بكونه نظاماً يؤكد أن الشركة إما التزمت أو خالفت دستور المحاسبة (الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية)، وبالتالي كأنها حارس أمين يراقب الأمور عن كثب ويبلغ عن أية مخالفات، أي أنه لا يستطيع أن يمنعها ولكنه بمجرد علم الآخرين بأنه قد يردعهم عن ارتكاب أية مخالفات، وبالتالي فإن ثقة الآخرين بهذا الحارس وجعلهم يعتمدون على المعلومات التي راقبها بشكل مهني متخصص مما يجعل القرارات المبنية على تلك المعلومات قرارات ناجحة (عثمان، 2009، ص 129).

2-6 تعريف نظام المعلومات

يعدّ نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار، ونظام المعلومات هو مجموعة من الموارد والمكونات المترابطة مع بعضها بشكل منتظم، من أجل إنتاج المعلومة المفيدة، تسمح بالحصول على معالجة، تخزين، وإيصال المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم (قاسم، 2008، ص 19).

وتعرف البيانات على أنها "مجموعة حقائق غير منظمة قد تكون في شكل أرقام أو كلمات أو رموز لا علاقة بينهما، أي ليس لها معنى حقيقي ولا تؤثر على سلوك من يستقبلها" (السلطان، 2010، ص 41)

وهناك تعريف للمعلومات من زاوية أنظمة المعلومات هو أن المعلومات تمثل "البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعاً للفرد مستقبلها التي لها إما قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع، أو في القرارات التي يتم اتخاذها " (المسلم، 2006، ص78).

وتمثل أنظمة المعلومات مجموعة من الأفراد والبيانات والإجراءات تتفاعل مع بعضها بعضاً بطريقة منظمة لمعالجة البيانات وتقديم معلومات لتزويد عمليات صنع القرار، وتعرف كذلك على أنها "مجموعة الأفراد، والتجهيزات، والإجراءات، والبرمجيات، وقواعد البيانات، يعمل يدوياً أو ميكانيكياً أو آلياً على جمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها ومن ثم بثها للمستخدمين" (الحسينية، 2008، ص34).

تعدّ نظم المعلومات أحد الموارد الرئيسية لمنظمات الأعمال، كونها تسهم في تحويل المدخلات إلى مخرجات كتقديم الخدمات والسلع الضرورية للزبائن والعملاء المحليين أو الدوليين، الأمر الذي يجعلها أحد الموارد بل الأكثر تميزاً وهو يستطيع تطوير قدرات جوهرية تعطي المنظمة ميزات تنافسية غير متوافرة في المنظمات في الصناعة نفسها (Matta, et al, 2005, p:934).

ويعرف بعضهم أنظمة المعلومات على أنها عبارة عن " التجهيزات والإجراءات والوثائق والاتصالات التي تجمع وتلخص وتعالج وتخزن البيانات لاستخدامها في عملية التخطيط، والموازنة، والحسابات، والسيطرة والعمليات الأخرى" (السالمي، والدبّاغ، 2010، ص19).

ويرى الباحث أن أنظمة المعلومات تتكون من مجموعة من الأجزاء (الأفراد، والتجهيزات، والإجراءات، والمعلومات) المترابطة والمتفاعلة التي تعمل معاً بشكل متناسق من خلال مجموعة من العمليات المنتظمة (تجميع، وتخزين، ومعالجة، وتحليل) وعرض المخرجات

والنتائج بالأشكال المختلفة للمعلومات (تقارير، أشكال، رسومات، مخططات) بإذ تزود النتائج للمستفيدين من هذا النظام بطريقة تدعم وتخدم قراراتهم وتسهل أعمالهم وتمكنهم من التخطيط والرقابة على نشاطات المنظمة.

2-7 أشكال أنظمة المعلومات

تختلف أشكال أنظمة المعلومات من المفاهيم التي تركز عليها ودرجة استيعابها للتقدم التكنولوجي، ويمكن تقسيمها إلى أنظمة المعلومات الحديثة، وأنظمة المعلومات اليدوية، وأنظمة المعلومات المتكاملة، وأنظمة المعلومات الشاملة.

1- أنظمة المعلومات الحديثة أو الإلكترونية (المحوسبة): وهي الأنظمة التي تعتمد على الأجهزة الحاسوبية، أي المعالجة الإلكترونية للبيانات (Electronic Data Processing)، بالإضافة إلى الوسائل الآلية الأخرى المتقدمة مثل الهاتف، الإنترنت، الأقمار الصناعية. أي هي أنظمة المعلومات التي تعتمد على الأجهزة الإلكترونية في عمليات الإدخال والإخراج ومعالجة بياناتها باستخدام المعالجات الإلكترونية (Laudon & Laudon, 2002, p:79).

2- أنظمة المعلومات اليدوية: وهي أنظمة المعلومات التي تعتمد بشكل أساسي على الوسائل اليدوية الورقية، وبعض الآلات، والأدوات التقليدية في جمع ومعالجة وتوزيع المعلومات، بمعنى آخر هي الأنظمة التي تجري جميع عملياتها من إدخال ومعالجة وإخراج بشكل يدوي، دون استخدام أي أداة تكنولوجية (Ball, 2003, p: 677).

3- أنظمة المعلومات المتكاملة: وهو مفهوم حديث لأنظمة المعلومات، يمكن من خلاله بناء نظم متكاملة تؤمن التنسيق والتكامل بين الأهداف والإجراءات وبرامج التنفيذ لتفادي أي تكرار أو اختناق في أي مرحلة من مراحل العمل، ويطبق عند تواجد أكثر من نظام واحد في المنظمة،

وتكون الغاية من نظم المعلومات المتكاملة هي تجنب تكرار عملية جمع البيانات ومعالجتها وتوزيعها، مما يؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة القدرة، فبدلاً من تشكيل نظم معلومات مستقلة لكل من الإدارة المالية، والموازنات، وإدارة البحث والتطور، والموارد البشرية (Denisi & Griffin, 2010, p:97)

4- أنظمة المعلومات الشاملة: وهي أنظمة المعلومات التي تطبق مجموعة كبيرة من الأنظمة في نفس الوقت داخل منظمة واحدة أو عدة منظمات، لتجنب تكرار استخدام المعلومات عدة مرات في كل نظام. وتكون شاملة لكافة المتغيرات المؤثرة فيها والمتأثرة بها. كما أنها تشمل مصادر معلومات متنوعة، وتنتج معلومات متعددة الأغراض، وعادةً تكون مصممة على شكل نظام رئيسي وأنظمة فرعية، وتتوافر لها جميع المتطلبات الفنية والبشرية والإدارية اللازمة (Laudon, & Laudon, 2002, p:80).

8-2 عناصر أنظمة المعلومات

يتكون نظام المعلومات من أجزاء رئيسية تقوم بوظائف متعددة لتسهيل العمل داخل المنظمات، وهذه الوحدات هي: وحدات الإدخال (Input Devices)، ووحدات المعالجة المركزية (The Central Processing Unit)، ووحدات التخزين الرئيسية والثانوية (Main and Secondary Storage Devices)، ووحدات المخرجات (Output Devices)، وأجهزة الاتصالات (Communications Devices)، وهذه الوحدات هي: (Williams & Sawyer, 2003, p: 125-126)

1- وحدات الإدخال: وتعمل على النقاط البيانات وتحويلها إلى شكل إلكتروني لإدخالها إلى نظام الحاسوب. وهذه الوحدات هي التي يتم من خلالها إدخال كافة البيانات وتحميل الحاسوب بها مثل

لوحة المفاتيح (Key Board)، والفارة (Mouse)، ومشغلات الأقراص (Disk Drivers) وغيرها من أجهزة الإدخال الأخرى.

2- وحدات المعالجة المركزية: وتعمل على معالجة البيانات الخام لتحويلها إلى معلومات ذات فائدة، كما تقوم بعملية الرقابة على باقي الأجزاء الأخرى في نظام الحاسوب، والتنسيق بين جميع العمليات التي تتم فيه. وهذه الوحدات تقوم منفردة بتشغيل كافة عمليات الحاسوب، سواء كانت العمليات الحسابية، أو المنطقية، وتتكون من وحدة الحساب والمنطق، المسجلات وهي مواقع الحفظ الرئيسية، والثانوية، ووحدة التحكم (Control Unit).

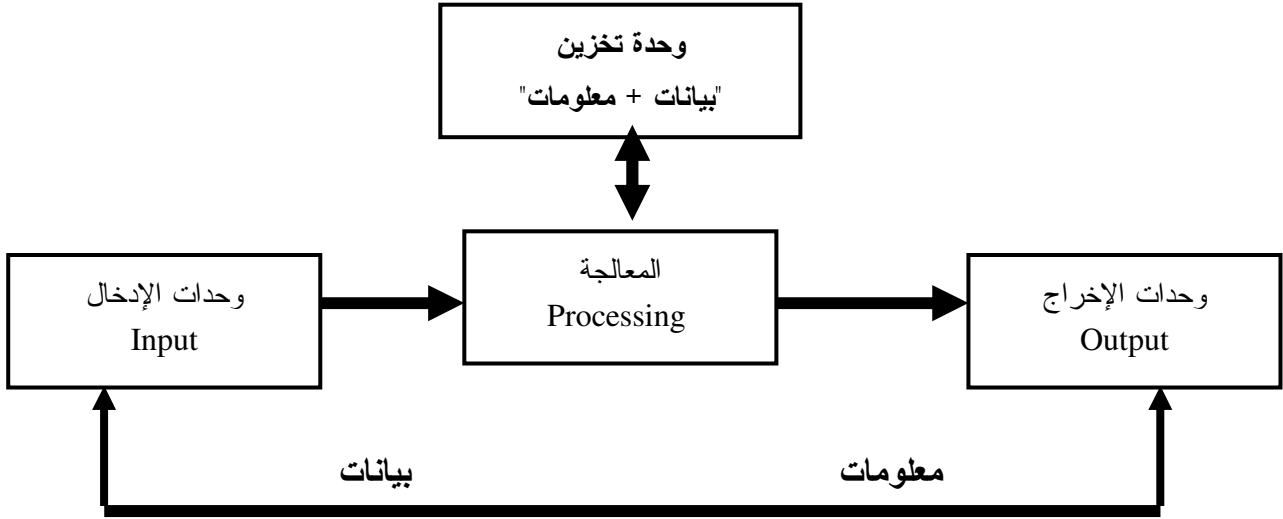
3- وحدات التخزين الرئيسية والثانوية: تقوم وحدة التخزين الرئيسية بعملية التخزين المؤقت للبيانات والتعليمات خلال عملية المعالجة. أما أجهزة التخزين الثانوية تقوم بعملية تخزين البيانات والبرامج التي لا تستعمل أثناء عملية المعالجة.

4- وحدات الإخراج: تعمل وحدات الإخراج على تحويل البيانات الإلكترونية الناتجة عن نظام الحاسوب وعرضها بشكل مفهوم للمستخدم النهائي للحاسوب. وهذه الوحدات تسمح بإخراج البيانات من الحاسوب وتقديمها على شكل تقارير مكتوبة، أو مرئية، أو مسموعة مثل الشاشة، الطابعة، السماعات.

5- أجهزة الاتصالات: وتساعد أجهزة الاتصالات على مراقبة الاتصالات بين وحدة المعالجة المركزية، وأجهزة الإدخال والإخراج، والمستخدمين. ويبين الشكل رقم (1-2) النموذج الأساسي لعناصر نظم المعلومات.

الشكل رقم (1-2)

النموذج الأساسي لعناصر نظام المعلومات



المصدر: الدهراوي، ومحمد، (2010)، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية: مصر.

9-2 نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة (AIS)

تلعب نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة دوراً مهماً في تشغيل، ومعالجة، وتخزين، ونقل، واستخلاص البيانات والمعلومات المالية لصالح المنظمة من خلال الحواسيب، ووسائل الاتصال، وشبكات الربط وغيرها من المعدات. وتقوم أنظمة المعلومات المحاسبية بتشغيل البيانات، وتقديمها للمستخدمين الذين يستفيدون من مخرجات هذه المعلومات. وقد أخذت التطورات الحاصلة في أنظمة المعلومات المحاسبية بنظر الاعتبار تلبية احتياجات المستخدمين (العجمي، 2011، ص30).

ونظراً لما تتمتع به أنظمة المعلومات المحاسبية من مرونة، والقابلية لاستخدام مكونات وتطبيقات متعددة الأغراض، تعزز من حرص منظمات الأعمال على مواجهة التحديات التي تتعرض لها من قبل المستفيدين والمستخدمين النهائيين. فقد غيرت هذه الأنظمة الكثير من المفاهيم الإدارية والمحاسبية (البيلاوي، 2009، ص24).

كما وتعتمد معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية تقنيا اعتماداً أساسياً في عملها على نظم المعلومات المحاسبية، وتسعى لإدخال هذه النظم في معظم الأجهزة الحكومية والخاصة، إذ إن النظم المحاسبية الجيدة من المتطلبات اللازمة لإمداد الإدارة والأطراف الأخرى، بالمعلومات المطلوبة لتحليل الأعمال واتخاذ القرارات باعتباره نظاماً للمعلومات (حسن، 2005، ص56).

يسهم نظام المعلومات المحاسبية بصورة إيجابية في تقديم المعلومات المفيدة في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات عن طريق أفراد وجهات داخل المنظمة وخارجها، ولكي تحقق المعلومات فوائدها المرجوة ينبغي أن تكون دقيقة وملائمة تقدم في التوقيت المناسب، وهذا يعني ضرورة الأخذ بأحداث تقنية مناسبة للمعلومات لذا تستخدم المنظمات الحاسبات الإلكترونية في تشغيل بياناتها، وذلك لما توفره من سرعة ودقة في تشغيل وتداول تلك البيانات، وهذا بالتالي أثر كثيراً في عملية اتخاذ القرارات (العلي، 2008، ص121).

وقد كان النظام المحاسبي في الماضي مجرد أداة لبيان طبيعة العمليات ذات الطابع المالي التي تمارسها الشركات، وتسجيل هذه العمليات دفترياً وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها، ولكن أصبح ينظر إليه في الحاضر والمستقبل إلى جانب كونه أداة للتسجيل الدفترية للعمليات على أنه نظام لإنتاج المعلومات المحاسبية اللازمة، ويوفر الأساس المطلوب لاتخاذ مختلف أنواع

القرارات ويساعد في إعداد تقارير متابعة دورية تساعد بدورها على تحقيق رقابة فعالة (العجمي، 2011، ص31).

وتحتاج المؤسسات اليوم إلى أنظمة آلية لمعالجه بياناتها بشكل آلي، لذا دعت الحاجة لاستخدام أدوات متعددة توفر لها كافة السبل لتحقيق تلك الاحتياجات، ومن الجدير بالذكر بأن جميع النظم الإلكترونية تتكون من أجزاء رئيسية وهي (الصحن وكامل، 2001، ص67):

- 1- البيانات والمعلومات.
- 2- إجراءات وشروط العمل.
- 3- البرنامج المطور لمعالجة البيانات.
- 4- البنية التحتية للتكنولوجيا (الحاسبات الشخصية والرئيسية والشبكات والبرامج والنظم التي تديرها). كما تحتاج هذه الأنظمة إلى مستويات من المستخدمين لإدارتها وتشغيلها ومراقبتها.

فالمحاسبة كغيرها من العلوم الأخرى محكومة بنظام خاص بها، يتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية: المدخلات والمعالجة والمخرجات. وكأي نظام آخر تحكمه عدة سياسات وإجراءات صارمة لا يجوز تجاوزها لأي سبب كان وبغض النظر عن حوسبة النظام من عدمه، فمع تطور العلوم بشكل عام ومع التطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال، اتجهت كافة العلوم إلى مواكبة هذا التطور، والمحاسبة كغيرها من العلوم اتجهت نحو تبني هذا التطور، بل كانت من أكثر العلوم إفادة من هذا التطور، وقد أصبح من النادر إيجاد نظام محاسبي يدوي خاصة في المنظمات الكبيرة والمتوسطة (السيد، 2006، ص142).

ونظام المعلومات المحاسبية المحوسبة يعتمد على التكنولوجيا الحديثة وعلى أجهزة الحاسوب في حوسبة المعلومات لتحل محل أنظمة دليل حفظ المعلومات، أي أنه يعني استخدام أجهزة الحاسوب لإدخال المعلومات والتعامل مع أنظمة المعلومات في المنظمات والشركات المختلفة، على نحو يمكن هذه الشركات من الحصول على البيانات، وحفظها وتحويلها بمساعدة أجهزة الحاسوب (Dalci & Tanis, 2009, p:89).

وهذا النوع من النظم الإلكترونية يستمد إجراءاته من مفهوم المحاسبة، إذ يقبل النظام بيانات مالية أو اقتصادية ناتجة عن عمليات خارجية وتكون المخرجات على شكل معلومات مالية، لذا يتعين على مصمم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية أن يفهم كافة العمليات المالية والإجراءات المتعلقة بها، وقد تكون نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية مكونة من أكثر من نظام إلكتروني، بأن يكون كل نظام معالج لجزئية أو وظيفة مختصة.

ومن الجدير بالذكر، أن الاهتمام بتصميم نظم المعلومات المحاسبية يعمل على تحسين نوعية الخدمات وتقليل التكلفة وتحسين كفاءة الإجراءات في النظام وزيادة القدرة على اتخاذ القرارات والعمل على زيادة تبادل المعرفة، ونظرا لتباين الهيكل التنظيمي بين مؤسسة وأخرى الأمر الذي يؤثر بشكل أساسي على تصميم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية كما تؤثر طريقة عمل المؤسسة وإستراتيجيتها ومستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المتوفرة على تصميم تلك النظم (الدهراوي، 2007، ص152).

2-10 التدقيق في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات

لقد فرضت التطورات السريعة في تكنولوجيا الكمبيوتر وصناعة المعلومات على المدقق تحديات، من بينها ضرورة تعديل طريقة تفكيره ونظراته إلى المتغيرات المحيطة به، وضرورة

الاستفادة من تلك المتغيرات لتطوير أدائه إلى الأحسن. وهذا الأمر أحدث تغييراً جوهرياً في منهجية المدقق على النحو التالي: (الصعيدي، 2006، ص106).

1- التغيير في ثقافة ومعرفة المدقق (التأهيل العلمي)، إذ يجب الإلمام التام بأساسيات التشغيل الإلكتروني للبيانات، وتكنولوجيا صناعة المعلومات والدراسة الكاملة بلغات وبرامج ووسائل الكمبيوتر المتطورة.

2- إعادة النظر في خطة وبرنامج التدقيق، ولا سيما أن جزءاً كبيراً من عناصر النظام المحاسبي موجود داخل جهاز الكمبيوتر مثل الدفاتر والمستندات والقوائم والتقارير.

3- إعادة النظر في طبيعية أدلة الإثبات، والاستفادة من الكمبيوتر وأساليب بحوث العمليات في الحصول على مزيد منها بجانب أو بديلاً عن الأدلة التقليدية.

4- إعادة النظر في آلية نظم الضبط الداخلي، والاستفادة من مدخل المراقبة والتحكم الذاتي في تقوية نظم الضبط الداخلي للبيانات والمعلومات.

5- إعادة النظر في طرق إعداد وعرض تقارير التدقيق بما يتواءم مع التطورات الحديثة في فكر ومنهجية الإدارة العليا، وتطبيق مبدأ الرقابة بالاستثناء، وإبراز المسائل الجوهرية.

11-2 نطاق وكيفية التدقيق في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات

يركز المدقق اهتمامه في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات، وتحليل المعلومات علي النواحي الآتية: (أبو غاية، 2009)

1- التدقيق السابق على المدخلات: ويتمثل ذلك في تدقيق الدورات المستندية، ومراقبة أو متابعة انسياب البيانات من خلال المستندات، واستيفائها لكافة الشروط الشكلية والموضوعية المتعارف

عليها، وطبقاً للنظم واللوائح الداخلية ودليل الإجراءات، ومن الوسائل التي تستخدم في هذا

المجال:

أ- حصر وتبويب المستندات التي تؤخذ منها البيانات ومراجعتها.

ب- المقارنة بين الإجمالي والتفاصيل.

ج- استخدام أسلوب الأرقام المسلسلة في إدخال البيانات وإعداد سجل خاص بها.

د- توثيق البيانات الداخلة من جهة أو شخص مسئول.

2- التدقيق على البيانات الداخلة إلى الكمبيوتر: ويركز المدقق على ما يلي:

أ- التأكد من صحة البيانات المقدمة إلى قسم إعداد البيانات بقسم الحاسبات الإلكترونية من خلال مراجعتها على المستندات، فمثلاً إذا كانت الأجور سوف يتم حسابها بمعرفة الكمبيوتر ففي هذه الحالة يجب أن تطابق البيانات الواردة في كشوف الأجور على سجل الأجور.

ب- التأكد من صحة المعلومات والتعليمات المطلوب اتباعها عند القيام بتشغيل البيانات، وهذا يتطلب منه دراسة برامج الكمبيوتر والاطمئنان إلى سلامتها.

ج- التأكد من أن التعديلات والإضافات في البيانات الداخلة قد أضيفت إلى البرنامج المخزن في الكمبيوتر بعد موافقة الجهات المخولة بذلك.

3- التدقيق على برامج الكمبيوتر المستخدمة في تشغيل البيانات وتحليل وعرض المعلومات:

عندما تدخل البيانات إلى الكمبيوتر فإنه يصعب التعديل فيها إلا بناءً على برنامج جديد، ولا يكون هناك فرصة سانحة للتلاعب أو الغش أو حدوث أخطاء، ويمكن للمدقق التأكد من أن البيانات والمعلومات المخزنة داخل الكمبيوتر مطابقة للأصل وفي هذه الحالة يركز المدقق على ما يلي:

أ- صحة تصميم البرنامج.

ب- سلامة أداء الحاسب الإلكتروني.

ج- سلامة الأوامر والتعليمات (أوامر التشغيل) من المنظور المحاسبي.

د- وجود وسائل التحكم الذاتي داخل البرنامج

هـ- صحة التعديلات المداخلة على برامج الكمبيوتر.

و- يمكن للمدقق اختبار برامج الكمبيوتر التي تستخدمها الشركة عن طريق إدخال

بيانات تجريبية إلى الكمبيوتر وتشغيلها مرة أخرى باستخدام الأساليب اليدوية، ويقارن

بين مخرجات الحالتين.

4- التدقيق على المخرجات من المعلومات وطريقة عرضها وتفسيرها: يتركز دور المراجع في

هذه المرحلة على ما يلي:

أ- مطابقة المعلومات الواجب أن تكون من ناحية التصميم والواقعية علي المخرجات

الفعلية.

ب- التأكد من أن تفسير المحاسب أو غيره مستندا إلى أرقام صحيحة واردة في

مخرجات الكمبيوتر لتلافي التلاعب في تفسير تلك المعلومات، إذ إن معظم المديرين

ليسوا خبراء في مجال الكمبيوتر يجب التأكد من التقارير المرفوعة إليهم تطابق من

الناحية الموضوعية المعلومات الواردة من مخرجات الكمبيوتر ومن أن اقتراحاتهم قد

روعت عند تشغيل البيانات دورة أخرى.

2-12 إجراءات التدقيق للأنظمة المحاسبية المحوسبة

- تتمثل إجراءات التدقيق في حالة التشغيل الإلكتروني للبيانات في ما يلي: (أبو غاية، 2009)
- 1- التدقيق حول الحاسب الإلكتروني: إذ يتم التأكد من صحة البيانات الداخلة بمراجعتها على المستندات، وكذلك تدقيق المعلومات الخارجة للتأكد من السلامة والموضوعية.
 - 2- التدقيق داخل الحاسب الإلكتروني: إذ يتم التأكد من صحة التشغيل الداخلي في ضوء البرنامج المعد، ويتم ذلك عن طريق المقارنة بين التشغيل اليدوي وبين التشغيل الإلكتروني للبيانات، أو تشغيل نفس البيانات باستخدام برنامج كمبيوتر آخر وإجراء المقارنة.
 - 3- التدقيق باستخدام الحاسب الإلكتروني: إذ يستطيع المدقق استخدام إمكانيات الحاسب الإلكتروني في تنفيذ بعض عمليات التدقيق منها ما يلي:
 - أ- التحقق من صحة العمليات الحسابية.
 - ب- استخراج الأرصدة الشاذة
 - ج- تحليل الأرصدة التي تزيد أو تقل عن أرقام محددة لإعطائها مزيداً من الفحص.
 - د- تحليل بعض الأرصدة مثل المتحركة والبطيئة والساكنة.
 - هـ- استخدام إمكانيات الحاسب الإلكتروني في إعداد القوائم والتقارير المالية على فترات قصيرة.
 - و- الاستفادة من أسلوب التغذية العكسية بالمعلومات.

2-13 المخاطر والضوابط الرقابية الداخلية

يشير (دهمش، وأبوزر، 2005، ص10-11) إلى أنه ومن أجل تقييم الضوابط الرقابية الداخلية بشكل فاعل ومن أجل هدف تخفيض قرائن التدقيق المخططة، يجب على المدققين تفهم مفاهيم الرقابة الداخلية الرئيسية ورقابة المخاطر، وهي كما يلي:

أولاً: البيانات المرتبطة بالمخاطر وتشمل: (تصميم غير فاعل، تكرار للبيانات، تصميم غير كفاء، علاقات تعريفات غير صحيحة، بيانات غير متسقة، نقص الوضوح أو التعريفات، نقص سلامة وصحة البيانات، نقص الملكية المناسبة).

ثانياً: الضوابط الرقابية المرتبطة بالبيانات وتتلخص بما يلي: (الضوابط الرقابية لقاعدة البيانات والملفات، قواعد التحرير والإثبات، ملكية البيانات والمسؤولية، اختبارات الأمانة والكمال).

ثالثاً: المخاطر المرتبطة بعملية قاعدة البيانات وتشمل: (أداء غير كفاء أو فاعل، الفشل في رقابة التحديث المتزامن، الفشل في المحافظة على الأمانة المرجعية، الدخول غير المصرح به للبيانات، عدم القدرة على الاستعادة، نقص المسؤولية أو التتبع).

رابعاً: الضوابط الرقابية وعملية قاعدة البيانات المرتبطة بها وتشمل: (فصل الواجبات، صور الأمان للدخول إلى المعلومات، التغيير في الإجراءات الرقابية، نسخ ثنائية للبيانات، اختبارات الاعتمادية، تتبع أثر الأحداث، تصليح وإعادة تنظيم قاعدة البيانات)، وتطبق في هذه الحالة الأساليب الفنية للتدقيق وتتمثل بما يلي: (دهمش، وأبوزر، 2005، ص11)

1- استخدام نظام إدارة قاعدة البيانات وأدوات التدقيق.

2- تدقيق الأساليب التقنية للبرمجيات.

3- مراجعة التحويل إلى امتيازات قاعدة البيانات.

4- التحقق من صحة المحتوى.

5- مراجعة الإجراءات التشغيلية لتدقيق قاعدة البيانات.

6- مراجعة مخططات فشل قاعدة البيانات وإجراءات الاستعادة.

7- مراجعة منهج التطوير والصيانة.

8- مراجعة ملاءمة الضوابط الرقابية الداخلية.

9- تحديد ما إذا كانت حاجات المستخدم قد تمت تلبيتها.

10- فحص التطابق والالتزام بعملية تطوير النظم.

11- فحص التطابق والالتزام بمعايير النظم والبرمجة.

12- تقديم المشورة حول أساليب الرقابة.

13- تحديد المتطلبات لمعايير النظم والبرمجة.

14- تقييم عملية تطوير النظم الشاملة.

15- دراسة مدى ارتباط التدقيق الداخلي في تطوير النظم وصيانتها.

2-14 الشروط والمتطلبات للحد من مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية

المحوسبة على جودة عملية التدقيق

ورد في (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2011) أنه لا بد من توفر الشروط التالية للحد من تلك المخاطر:

- 1- الأمان والحماية **Security**: تعدّ قضية الأمان والحماية من أخطر القضايا في التعامل على الشبكة، إذ يعد تأمين المعلومات المالية من الأمور المهمة التي ينبغي أخذها بالاعتبار عندما ممارسة الشركة لنشاطاتها، وذلك بالحرص على تحصين النظام من الاختراقات غير المصرح

بها، وأن تبذل كل ما من شأنه تأمين الحماية وأن تكون هذه المعلومات آمنة من الوصول غير الشرعي للمتطفلين.

2- جاهزية النظام Availability: وذلك بالتأكد من أن النظام جاهز للعمل عند الحاجة ووفقاً للسياسات الموضوعة.

3- سلامة وتكامل الإجراءات خلال مرحلة التشغيل Processing Integrity: وذلك بالتأكد من أن إجراءات التشغيل تتم حسب ما هو مخطط وتوفر معلومات دقيقة ومصروح بها وفي الوقت المناسب.

4- الخصوصية على الشبكة Online privacy: وذلك بالتأكد من أن المعلومات مخرجات النظام وكذلك استخدام تلك المعلومات يتماشى مع السياسات التي وضعتها إدارة المنشآت لتأمين عنصر الخصوصية للمتعاملين معها من عملاء وموردين وغيرهم.

5- السرية Confidentiality: من خلال التأكد من توفر الشروط التي تكفل سرية المعلومات بما يتماشى مع السياسات الإدارية المحددة لهذا الغرض.

6- المراقبة Monitoring: بمعنى أن تحرص إدارة الشركة والإدارة المالية وغيرهما من الجهات ذات العلاقة بالنظام أن تراقب عملية تطبيق النظام خلال جميع مراحل استخدامه بدءاً من مرحلة إدخال البيانات، ومروراً بمرحلة تشغيل تلك البيانات وصولاً إلى مرحلة المخرجات.

2-15 جودة عملية التدقيق

عرفت الجودة على أنها مدى المطابقة مع المتطلبات " Conformance to Requirement"، حيث تسعى المنظمات على مراقبة الأداء والأنشطة والأعمال اليومية للوصول إلى أعلى درجة من درجات الجودة، وذلك من خلال تقليل الأخطاء وكشف الانحرافات بالشكل

الذي يؤدي إلى تلبية احتياجات الإدارة. وتستند جودة التدقيق الداخلي إلى الأداء الجيد لنظام الرقابة الداخلية، وكذلك مدى ملائمة النظام المحاسبي المطبق، للوصول إلى الفاعلية والكفاءة المناسبة في العمليات والقيود وبشكل مستمر ضمن المنظمة لغرض خدمة أهدافها وحماية الأصول (القاضي، 2008، ص103).

ومن الناحية المهنية فقد عرفت جودة التدقيق على أنها " قدرة التدقيق على اكتشاف نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلي، وتقديم التوصيات لمعالجتها، أو الحد منها، وإمكانية تحقيق أقصى منفعة ممكنة لشركة العميل". أما من الناحية الأكاديمية فقد عرفت جودة التدقيق بأنها " الالتزام بمعايير التدقيق ، وقواعد السلوك المهني أثناء القيام بمهمة التدقيق". كما عرفت جودة التدقيق بأنها " التأكد على تحقيق الأداء المنشود وفق معايير التدقيق، والتأكد من الالتزام بالسياسات، والإجراءات المحددة الموضوعة، والتي تقود إلى تحقيق المهام المطلوبة من القيام بعملية التدقيق (دريس، 2010، ص40).

إن تدقيق الحسابات عملية منتظمة للحصول على الأدلة والبراهين المتعلقة بتأكيدات الإدارة عن البيانات المالية، وتقديم هذه الأدلة بصورة موضوعية، كما وان عملية التدقيق في جميع مراحلها تتطلب من المدقق خطوات منتظمة من أجل الوصول إلى رأيه الفني المحايد بصورة مهنية (Bamber, 2007).

وتعتبر مهنة التدقيق من المهام التي يعتمد عليها أطراف خارجيون في اتخاذ قراراتهم المالية والاستثمارية، ولذلك فإن زيادة الموثوقية في البيانات المالية ودرجة الاعتماد عليها من قبل المستخدمين الخارجيين وكذلك الداخليين تعتبر ذات أهمية قصوى في زيادة الثقة المطلوبة في تقرير المدقق الذي يوفر معلومات مهمة للمراقب عن المشاكل التي يجب أن ينصب تركيزه عليها

(الذنيبات، 2003). ويمكن أن يتم توزيع هذه التقارير عبر البريد الإلكتروني أو عن طريق ترحيل الملفات أو عبر صفحات الويب (Web)، وعلى المدققين أن يتخذوا التدابير الآمنة المناسبة التي تضمن سلامة هذه التقارير (Grand, 2001).

ولما كانت عملية التدقيق بحاجة إلى أساليب متطورة لزيادة الموثوقية في البيانات المالية فإن المدققين أصبحوا بحاجة إلى مواكبة التطورات التكنولوجية، مما يتطلب مهارات مادية وفنية لكي يتم توظيفها في عملية التدقيق (المومني، 2006) أن هذه المهارات تتمثل في التدريب الفني للعنصر البشري وتوفير الأقسام الفنية المساعدة، وتوفير الشبكات الكترونية ولا بد أيضاً من توفر الأنظمة المحاسبية (قيقة، 2004)، وبذلك يعتبر تدريب المدققين على استخدام التكنولوجيا الحاسوبية أمراً مهماً لمواكبة هذه التطورات. كما أوصى مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي بضرورة تمتع المدقق بالكفاءات الآتية: (السقا، وآخرون، 2007)

1- القدرة على تصميم وعمل خرائط تدفق النظم المتطورة وتحليلها للتعرف على مواطن القوة والخلل.

2- خيرة عامة بلغات البرمجة.

3- إلمام بأساليب التدقيق حاسوبياً.

4- المهارات والخبرة الكافية لفهم والإلمام بنظام الرقابة الداخلية الشاملة بما فيها الرقابة الداخلية على الحاسوب.

5- معرفة أساسية بنظم الحاسوب ومكوناتها ووظائفها وإمكانياتها التشغيلية (الطراونة، 2003).

كما أن توفر الخدمات الفنية الداعمة لعملية التدقيق يعتبر أمراً مهماً لسرعة إنجاز العمليات المنتظمة المطلوبة لعملية التدقيق (التخطيط، الرقابة، التوثيق...)، فجملة هذه الأمور

توفر السرعة والجهد والتكلفة وزيادة الموثوقية في البيانات المالية المدققة من قبل المدققين، (الذنيبات، 2003)، وان الأطراف الأخرى المستفيدة من هذه البيانات المالية هي الشركات محل التدقيق، السوق المالي، السماسرة، والحكومة، والمتعاملين الآخرين مع هذه البيانات يمنحهم السرعة في اتخاذ القرار المالي والاستثماري وهذا ما توفره التكنولوجيا الحاسوبية المستخدمة من قبل مكاتب التدقيق والمدققون.

إن التحول من نظام التدقيق اليدوي إلى نظام التدقيق الإلكتروني أصبح ضرورة ملحة للنهوض بمهنة التدقيق ودخوله عصر تكنولوجيا المعلومات، وإن هذا التغيير في الأسلوب أدى إلى اختلاف أساليب المراجعة والتدقيق، في تقييم المخاطر واستخدام أدوات وإجراءات وبرامج متخصصة في تكنولوجيا المعلومات في استكمال عملية التدقيق الإلكتروني، وقد ظهر حالات من أنواع التدقيق المحوسب حيث اعتمد بعضها على أسلوب التدقيق حول الحاسوب، وبعضها الآخر اعتمد على التدقيق باستخدام الحاسوب، مما أنتج لدينا أساليب مختلفة تمكن من أداء هذه الوظيفة بيسر وسهولة وبوقت مناسب، وتتوعدت هذه الأساليب بحيث أن غالبيتها يعتمد على العمليات التكنولوجية ذات الجودة العالية (Kalaba, 2002).

وبالنسبة للمدققين يجب أن يكونوا حذرين جداً في استخدامهم لشبكة الإنترنت وتدقيق العمليات والتبادل الإلكتروني والبيع والشراء وتبادل الخدمات، وعليهم اتخاذ تدابير أمنية داخلية أخرى لتوفير بيئة آمنة للتدقيق والشبكة، والتجارة الإلكترونية، وأمن الإنترنت، وهذا جعل هناك تحد جديد للمدققين، الخارجيين (Abo-Mosa, 2004).

كما يجب على المدققين أن يكونوا قادرين على مواكبة هذا التطور والتعامل مع التجارة الإلكترونية، ولذلك فإن الوسائل والأساليب الإلكترونية المتطورة قد تساعد المدققين على جميع

المستويات باستخدام أساليب تدقيق آمنة وذلك باستخدام معايير مثل المراقبة المستمرة، نتيجة لتقدم عملية مراقبة وتحليل المعلومات والتسارع التكنولوجي المتزايد ومن حيث الحاجة للحصول على المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب توفير القدرات والوقت فإن المراقبة المستمرة ليست جديدة ولكنها لم تكن منتشرة كما هي في الوقت الحالي وزيادة الحاجة إلى المعلومات يؤكد أن المراقبة المستمرة وأنظمة التدقيق تصبح دستوراً وليس أمراً حراً ثانوياً. وإنشاء قاعدة بيانات لتاريخ التدقيق، يجب توفير قاعدة بيانات توفر توثيقاً مؤرخاً لجميع جداول التدقيق وأن تشير إلى جميع المشاكل المتعلقة، وإلى مجالات المخاطرة إضافة إلى ذلك فإن معظم أوراق المدققين يجب أن تتسخ ويحتفظ بها في ملفات وتحديث باستمرار توفيراً لجهد ووقت المدقق (Grand, 2001).

ومن خلال نظم المعلومات يمكن تداول البيانات عبر صفحة الويب (Web) مع الآخذ بعين الاعتبار السرية والخصوصية لهذه الملفات وكذلك عنصر المخاطرة وضبط الوقت، وفي بعض الحالات يمكن تخصيص نظام داخلي لتسجيل الوقت الذي يقضيه المدققين في استعمال حواسيبهم وأن ذلك الوقت هو في عمل برامج التدقيق، ومشاريع التدقيق ولكن هذه الأيام هناك آلية ذاتية لضبط الوقت وتوفير تفاصيل وملخص تحليلي للتقارير وهذا من شأنه أن يقيم الأداء وتقدير الوقت المتطلب في عملية جدولة التدقيق. (Mark, 2001).

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

فيما يلي عرض للدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة الحالية، وكما يلي:

16-2 الدراسات باللغة العربية

1- دراسة القشي، (2003) مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية، كما هدفت إلى تطوير نموذج للربط بين نظام المعلومات المحاسبي والتجارة الإلكترونية، وقد اتبع الباحث في إعداد بحثه المنهج الاستنباطي من خلال الرجوع إلى المراجع العربية والأجنبية والبحوث والدراسات التي اهتمت بالنظم المحاسبية، وأجريت الدراسة في الأردن.

وقد توصل الباحث إلى الاستنتاجات منها: أن التجارة الإلكترونية ك تقنية متطورة جدا أثرت على جميع المجالات المهنية بشكل عام وعلى مهنتي المحاسبة والتدقيق بشكل خاص، وأنها تعمل في بيئة فريدة. وأن الطبيعة غير الملموسة للتجارة الإلكترونية وغياب التوثيق لأغلب عملياتها ساهما بشكل مباشر في إيجاد مشكلتين رئيسيتين واجهتا مهنتي المحاسبة والتدقيق هما آلية التحقق والاعتراف بالإيراد المتولد من عمليات التجارة الإلكترونية، وآلية تخصيص الضرائب على مبيعات وإيرادات عمليات التجارة الإلكترونية.

2- دراسة الحسبان، (2004) بعنوان: قياس قدرة أنظمة الرقابة الداخلية على مواكبة متطلبات تكنولوجيا المعلومات في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة قياس قدرة أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على مواكبة متطلبات تكنولوجيا المعلومات، استخدمت الاستبانة لجمع البيانات الميدانية من عينة الدراسة التي بلغت (135) مدققاً داخلياً من مختلف القطاعات الاقتصادية الأردنية، وخلصت إلى أن هناك شركات مساهمة عامة لا توجد لديها دوائر تدقيق داخلي أو مدققون داخليون، وأن هناك تأثيراً لبيئة تكنولوجيا المعلومات على نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وأن قطاع البنوك أكثر القطاعات قدرة على مواكبة متطلبات دور التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، وأوصى الباحث بضرورة قيام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإنشاء إدارات خاصة بالتدقيق حتى تستطيع مواكبة متطلبات البيئة الجديدة التي تعتمد في نجاحها على استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات.

3- دراسة يحيى، ورشيد، (2005)، بعنوان: **المعرفة التقنية ودورها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم المعرفة التقنية وأهمية أخذها بنظر الاعتبار عند استخدام وسائل تقنيات المعلومات الحديثة في الوحدات الاقتصادية، كذلك توضيح دور المعرفة التقنية في تشغيل نظم المعلومات المحاسبية من خلال توضيح مدى قدرة القائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية في تشغيل المكونات المادية لنظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بالمصادر ذات العلاقة بموضوع البحث وخاصة نظم المعلومات المحاسبية، إدارة المعرفة، تقنيات المعلومات، وأجريت الدراسة في العراق.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: تشكل المعرفة التقنية المبنية على التأهيل العلمي والعملية والخبرة المتراكمة أحد المتطلبات الأساسية لكافة القائمين على عمل وسائل تقنيات المعلومات الحديثة في الوحدات الاقتصادية وفي عمل نظم المعلومات المحاسبية، على اعتبار أن نظم المعلومات المحاسبية تمثل نظاماً رسمياً للمعلومات ضمن النظام الكلي للمعلومات في أي وحدة اقتصادية، وأن المعرفة التقنية تتعلق بإمكانية التطبيق العملي للأساليب العلمية المستخدمة في أعمال الوحدة الاقتصادية ومنها في عمل نظم المعلومات المحاسبية.

4- دراسة العزب (2005) بعنوان: "بناء نموذج لقياس أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية

التدقيق الخارجي للبنوك التجارية والاستثمارية الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج لقياس أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق الخارجي للبنوك التجارية والاستثمارية الأردنية، حيث اعتمد نموذج الدراسة على المستوى العام لتكنولوجيا المعلومات لدى البنوك والمستوى العام لتكنولوجيا المعلومات لدى مكاتب التدقيق ليمثل المستوى العام لتكنولوجيا المعلومات واعتبر المتغير المستقل في الدراسة أما المتغير التابع فهي مراحل عملية التدقيق الخارجي (التخطيط، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، التحقق والحصول على أدلة الإثبات، إتمام عملية التدقيق وإصدار التقرير)، حيث اعتمدت الدراسة على البيانات التي جمعت من خلال الإستبانة التي تم توزيعها على (87) مدققاً ممن يعملون في مكاتب وشركات التدقيق المكلفة بمهمة تدقيق البنوك التجارية والاستثمارية الأردنية وتم إجراء التحليل الإحصائي على (83) استبانة ملائمة ومستكملة لجميع البيانات، خلصت الدراسة إلى وجود أثر لتكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق الخارجي للبنوك التجارية والاستثمارية الأردنية بشكل طردي وأوصى الباحث في ظل التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات بضرورة استمرار

المؤسسات والشركات بمحاولة البقاء في هذا المضمار ووضع الخطط والاستراتيجيات للإبقاء على عملية التجديد المستمر عل ضوء ما يستجد من تطورات في تكنولوجيا المعلومات حتى تتمكن من المحافظة على وجودها وتضمن لها الاستمرار.

5- دراسة القضاة (2006) بعنوان: أثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر نظام المعلومات المحاسبي على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية وذلك من خلال بيان أثر هذه النظم على فاعلية الرقابة المحاسبية والإدارية والضبط الداخلي، وكان مجتمع الدراسة متمثلاً في الأفراد العاملين في دائرة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية وتم تحليلها باستخدام (SPSS) وعدد من الأساليب الإحصائية، وتوصلت الدراسة إلى أن نظام المعلومات المحاسبي يؤثر على فاعلية الرقابة المحاسبية حيث تعمل على توفير معلومات دقيقة؛ كاملة؛ قابلة للمقارنة؛ إعداد تقارير متابعة دورية وبسرعة عالية عن جميع العمليات والأعمال المصرفية؛ وحماية الأصول. وأوصى الباحث بضرورة تطوير وتحسين النظام المحاسبي المعمول به حالياً في البنوك التجارية الأردنية بحيث يلبي احتياجات كافة الأطراف المعنية بالعملية الرقابية من المعلومات.

6- دراسة القطناني، (2007). بعنوان: أثر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية "دراسة تحليلية في المصارف الأردنية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على بعض خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات (الخصائص الإدارية، خصائص الملاءمة، خصائص الأمن والسلامة) وقياس مدى توافرها في

المصارف الأردنية، بالإضافة إلى تحديد مدى تأثير هذه الخصائص في مخاطر الرقابة التشغيلية في المصارف الأردنية من وجهة نظر كل من العاملين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي في المصارف الأردنية والمدققين الخارجيين لهذه المصارف ومدى توافق آراء عينة الدراسة في الإجابة عن تساؤلات الدراسة.

وقد قام الباحث بتطوير أداة الدراسة (الاستبيان) استناداً إلى الإطار النظري والدراسات السابقة وتم توزيع (64) استبانة على عينة من مجتمع الدراسة الذي يتكون من العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف الأردنية والمدققين الخارجيين لهذه المصارف.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أنه توجد فروق ذات دلالات إحصائية بين آراء العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف الأردنية والمدققين الخارجيين لهذه المصارف بشأن مدى توافر خصائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات (الخصائص الإدارية، الملاءمة، الأمن والسلامة) في المصارف الأردنية. كما تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالات إحصائية بين آراء عيني الدراسة لهذه المصارف بشأن مدى تأثير خصائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية في المصارف الأردنية.

7- دراسة الهنيني (2007)، بعنوان: دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة خدمات التدقيق في الأردن، دراسة ميدانية على شركات ومكاتب التدقيق العاملة في الأردن.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور استخدام المعلومات في تحسين جودة خدمات التدقيق في الأردن، ولتحقيق ذلك تم تصميم استبانة وزعت على عينة الدراسة البالغة 120 مدققاً، خضع منها للتحليل الإحصائي 93 استبانة. وقد تم التوصل إلى وجود إدراك لدى مدققي الحسابات في الأردن لأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة خدمات

التدقيق الخارجي وأن استخدام تكنولوجيا المعلومات تعمل على تحسين جودة مرحلة التخطيط لعملية التدقيق، وتحسين قيام المدقق بالإجراءات التحليلية، كما يحسن من جودة أداء أعمال التدقيق وتوثيقها، كما توصلت الدراسة إلى وجود معوقات تواجه استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق أهمها عدم وجود قدرة لدى المدقق على استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق. وقد أوصى الباحث بضرورة قيام المنظمات المحاسبية المعنية بإجراء دورات تدريبية عملية لتمكين وتوعية المدققين بأهمية الاستخدام الفعلي لتكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق وتدريبهم على كيفية استخدامها.

8- دراسة: التويري ، والناعابي، (2008) بعنوان: "جودة خدمة التدقيق : دراسة ميدانية تحليلية للعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر المدققين" في المملكة العربية السعودية .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آراء المدققين حول العوامل ذات التأثير المحتمل على جودة خدمة التدقيق المؤداة بواسطة مكاتب المحاسبين القانونيين. وكذلك تحديد العوامل المؤثرة في تفضيل العملاء لمكتب التدقيق. وقد جمع البحثان البيانات من خلال استبانة تم تصميمها اعتماداً على الدراسات السابقة، مع إضافة بعض العوامل المحتملة التأثير والتي لم تنطرق لها الدراسات السابقة. وكانت نتائج التحليل كما أوضح الباحثان بأن أكثر ثلاثة العوامل تأثيراً في جودة التدقيق من وجهة نظر المدققين هي:

- 1- الخبرة العملية لأعضاء مكتب التدقيق في مجال التدقيق.
- 2- الموضوعية عند فحص وتقييم القوائم المالية وكتابة التقرير عنها.
- 3- الكفاءة العلمية لأعضاء مكتب التدقيق متمثلة بالشهادات الأكاديمية.

9- دراسة الرشدي (2009) بعنوان: "تقييم نظم الرقابة الداخلية على تشغيل البيانات الإلكترونية، دراسة على البنوك التجارية الكويتية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تقييم نظم الرقابة الداخلية لتشغيل البيانات الإلكترونية، والتعرف على خصائص نظم الرقابة الداخلية لتشغيل البيانات الإلكترونية في البنوك التجارية الكويتية، تكون مجتمع الدراسة من (83) مبحوثاً وذلك لصغر حجم مجتمع الدراسة، وهم المدققون الداخليون في البنوك التجارية الكويتية العاملة في الكويت، حيث خلصت إلى عدم كفاية الإجراءات الرقابية والتشغيلية في البنوك التجارية وعدم وجود فلسفة واضحة للإدارة في نموذجها التشغيلي لتشغيل البيانات الإلكترونية، وإلى وجود مخاطر عدة من خلال التشغيل الإلكتروني للبيانات في البنوك التجارية الكويتية وعلى الإدارة أخذ الاحتياطات الإدارية اللازمة، حيث بين ضرورة تفعيل وكفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية لنظم تشغيل البيانات الإلكترونية، وأوصى الباحث بضرورة التركيز في مجالات نظم الرقابة الداخلية على نظم وكفاءة وفاعلية نظم تشغيل البيانات الإلكترونية على كل من المدخلات (المستندات)، المخرجات (التقرير المالية)، عمليات التشغيل (دروة العمل المستندي).

10- دراسة هلدني، والغبان، (2009) بعنوان: دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات

المحاسبي الإلكتروني: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان العراق

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الرقابة الداخلية وأساليبها لبيان مدى مساهمتها في تحقيق السلامة المصرفية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني إذ تم إجراء دراسة ميدانية شملت عشرة مصارف في العراق بواسطة استمارة استبيان أعدت لهذا الغرض وتم إدخال البيانات وتشغيلها ومعالجتها آلياً واستخدام نماذج إحصائية لاختبار الفرضية وإثباتها. وخلصت الدراسة إلى

الحاجة لرقابة داخلية فعالة تواكب التطورات في بيئة تكنولوجيا المعلومات وبالشكل الذي يسهل من إمكانيات تكاملها مع الأنظمة المعلوماتية الإدارية والمالية، وأما يتطلب البحث باستمرار في إمكانية تحديثها وتطويرها لتحقيق أهدافها ضمن معايير الوقت والجهد والتكلفة وتحقيق أقصى ما يمكن من الكفاءة والفاعلية والاقتصادية. وتم استخدام (5) متغيرات من متغيرات أهداف الرقابة الداخلية في استمارة الاستبانة لمعرفة دور الرقابة الداخلية في المصارف. وكانت نتيجة التحليل الإحصائي بأن هناك دوراً معنوياً ذا دلالة إحصائية لأساليب الرقابة العامة والرقابة على التطبيقات في ضمان صحة ومصداقية المعلومات المعدة من قبل المصارف، بجانب تنمية الكفاية الإنتاجية في واجبات ومهام المصارف، فضلاً عن التشجيع على الالتزام بالسياسات الإدارية والمحاسبية المرسومة من قبل الإدارة وحماية الموجودات والملفات والمعلومات في المصارف، وكشف الأخطاء والغش والتلاعب. وبما أن نظم المعلومات المحاسبية هي أنظمة مفتوحة، فإن الأمر يتطلب منها بأن الأخذ بنظر الاعتبار تلك المتغيرات التي تحصل في البيئة المحيطة ومحاولة الاستفادة منها، وبالشكل الذي يسهم في تحقيق كفاءتها وفعاليتها في بناء رقابة داخلية فعالة بدءاً من بيئة رقابية ثم تقييم المخاطر والاهتمام بأنظمة الاتصالات والمعلومات وأنشطة الرقابة وانتهاءً بالمراقبة المستمر.

11- دراسة جابر، (2009) بعنوان: "أثر حوسبة أنظمة المعلومات المحاسبية في إدامة مسار

التدقيق من جهتي نظر مدققي الحسابات والعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات".

هدفت الدراسة إلى معرفة دور أنظمة المعلومات المحاسبية في إدامة مسار التدقيق من جهتي نظر مدققي الحسابات والعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات، وإلى التعرف على طبيعة ومكونات مسار التدقيق في ظل الأنظمة المحاسبية الإلكترونية. حيث اعتمدت الدراسة على أداة الاستبانة في جمع البيانات الميدانية، حيث تم توزيعها على مجتمع الدراسة بأكمله الذي

يتكون من (4) شركات تدقيق حسابات و(13) شركة من الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات ذات التصنيف الممتاز في الاردن، حيث خلصت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية ما بين حوسبة أنظمة المعلومات المحاسبية وبين إدامة مسار التدقيق التي من شأنها الحفاظ على وإدامة عنصر التوثيق المستندي وتتبع وتعقب وتسجيل الأحداث والعمليات المحاسبية، حيث بين ذلك في توصياته بضرورة معرفة مصمم ومحلل النظم بأهمية إدامة مسار التدقيق، وإن ذلك يؤدي إلى توفير كافة متطلبات السيطرة والرقابة.

12- دراسة حمادة، (2010). بعنوان: أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية).

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية وذلك من خلال التعرف على مفهوم موثوقية المعلومات المحاسبية وخصائصها. ومن ثم التعرف على مفهوم الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ومكوناتها من ضوابط تنظيمية، وضوابط الرقابة على الوصول، وضوابط الرقابة على أمن وحماية الملفات، وضوابط توثيق وتطوير النظام. كما هدفت الدراسة إلى التعرف على رأي مراجعي الحسابات الخارجيين في مدينة دمشق حول أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية وذلك من خلال أداة الدراسة. ولتحقيق أهداف الدراسة طورت استبانة وزعت على مكاتب مراجعة الحسابات في مدينة دمشق، وقد تضمنت الاستبانة الضوابط الرقابية العامة الأربعة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المتمثلة في الضوابط التنظيمية، وضوابط الرقابة على الوصول،

وضوابط أمن وحماية الملفات، وضوابط تطوير وتوثيق النظام؛ وذلك بدراسة أثرها في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية في الشركات.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً كبيراً للضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية في الشركات. كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن ترتيبها تنازلياً من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حسب درجة أثرها في موثوقية المعلومات المحاسبية كما يلي: (لضوابط الرقابة على توثيق وتطوير النظام أثر كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، ثم لضوابط الرقابة التنظيمية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية أثر كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، ثم لضوابط الرقابة على أمن وحماية الملفات لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية أثر كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، وأخيراً لضوابط الرقابة على الوصول لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية أثر متوسط في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

13- دراسة الزعبي (2011)، بعنوان: **بناء نموذج متكامل لمتطلبات التدقيق الإلكتروني في**

نظام المعلومات المحاسبي

هدفت هذه الدراسة إلى بناء نموذج متكامل لمتطلبات التدقيق الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي يؤدي إلى المساهمة في حل مشاكل تدقيق الحسابات، والتكامل مع النظام المحاسبي، وتوفير الوقت والجهد في عملية التدقيق، بالإضافة إلى ضمان جودة مخرجات النظام المحاسبي. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بجمع البيانات من خلال الاستبانة، والمقابلة الشخصية، وكذلك ملاحظات الباحث الميدانية التي كانت تدون خلال المقابلة الشخصية، وتم توزيع الاستبيانات وإجراء المقابلات على مرحلتين مع مدقي الرواتب في المستشفيات المختارة

بشكل عشوائي لتشكل عينة الدراسة متمثلة بـ (20) مستشفى من القطاعين العام والخاص في الاردن، وقد خلصت الدراسة إلى:

1- بيان المتطلبات الأساسية للتدقيق الداخلي في نظام المعلومات المحاسبي وهي: التدقيق المستندي والتدقيق الفني والمقارنة والتدقيق الحسابي، يقسم التدقيق الحسابي إلى مرحلتين وهما:

أ- المرحلة الأولى من التدقيق الحسابي " الحساب " - ما بعد التدقيق المستندي.

ب- المرحلة الثانية من التدقيق الحسابي " الترصيد " - ما بعد التدقيق الفني -

2- تبين إن أنظمة التدقيق الحالية المطبقة في الكويت تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين لتدقيق المعاملات المالية، وضعف هذه الأنظمة في توفير مخرجات من النظام المحاسبي ذات جودة عالية، كذلك عدم وجود تكامل (لا ترتبط) بينها وبين الأنظمة المحاسبية الالكترونية.

2-17 الدراسات باللغة الإنجليزية

1- دراسة (Al-Jabari, 2004) بعنوان:

The Impact of Information Technology on the Internal Audit Process in Jordan

هدفت هذه الدراسة إلى وضع نموذج أو خطوات من أجل القيام بعملية تدقيق فعلية في ظل نظام محاسبي يعتمد على الحاسوب، وكيفية استخدام الحاسوب في دعم عملية التدقيق، اعتمدت هذه الدراسة على إجراء مقابلات مع كافة المدققين في شركة فاست لينك والبالغ عددهم (10) مدققين، حيث خلصت الدراسة إلى وضع نموذج للقيام بعملية تدقيق ضمن نظام محاسبي إلكتروني حيث أثبت هذا النموذج فاعليته من حيث الوقت المستغرق وتخفيض الخسائر لأنه يبدأ بالمخاطر ذات الأهمية القصوى. فيما أوصى الباحث ببدء التدقيق من المخاطر ذات الأهمية القصوى نظراً لأهميتها لأن الوقوع فيها يؤدي إلى إيقاع الشركة في خسارة كبيرة، حيث يتم

تقسيم الشركة إلى دورات ثم يتم تحديد الأنشطة في كل دورة ثم تحديد المخاطر ذات الأهمية القصوى في هذه الأنشطة وبعد ذلك يتم التدقيق على هذه المخاطر.

2- دراسة (Coram, et al , 2005) بعنوان:

Auditing in an IT Environment: Its Impact in Saudi Arabia

تناولت تأثير المستوى، الأخلاقي للمراجع علي حدوث السلوكيات التي تخفض من جودة الأداء عملية المراجعة، ركزت الدراسة علي أن ارتكاب المراجع للسلوك الذي يخفض من جودة عملية المراجعة يعتبر سلوك لا أخلاقي من الدرجة الأولى ، وتوصلت الدراسة إلي أنه يوجد سبعة سلوكيات ترتكب وهي مؤديه إلي الإقلال من جودة عملية المراجعة وهي : الفشل في متابعة البنود المشكوك فيها ، عدم اختبار كل البنود في العينة، الفشل في البحث في مسألة فنية ، قبول تفسيرات ضعيفة من العملاء، الإنهاءات الخاطئة، المراجعة السطحية لمستندات العميل ، ورفض بنود مشكوك فيها من العينة.

3- دراسة (Elliot, et al. 2007) بعنوان:

An improved process model for internal auditing

تهدف هذه الدراسة إلى وضع نموذج ونهج جديد لعملية التدقيق الذي من شأنه تحسين القيمة الفعلية للتدقيق الداخلي، حيث أجري استعراض للأنشطة في إطار عملية التدقيق للحسابات والإفادة من المخططات العملية، وأيضاً استعرضت أوراق المؤتمرات ومقالات المجالات ومواقع الإنترنت للتأكد من الاتجاهات الحالية والقضايا والمخاوف التي تحيط حالياً بالتدقيق، وتم تصميم استبيانين لجمع البيانات الميدانية حيث وزعت الاستبانة الأولى على مدقي الحسابات في شركات التدقيق وبلغ عددهم 25 مدققاً ووزعت الاستبانة الثانية على 54% من الشركات التي دقت حساباتهم للحصول على وجهات نظرهم بشأن فعالية تدقيق الحسابات وتحديد تصورهم للقيمة

المضافة من عملية التدقيق، وأظهرت النتائج الاختلاف في تصورات المدققين بشأن القيمة المضافة الخاصة بالتدقيق ولا سيما في بعض المراحل الرئيسية لهذه العملية، وأن النموذج الجديد يؤدي إلى تحسين فعالية تدقيق الحسابات، وذلك بالتأثير بشكل كبير على طريقة التدقيق المتبعة لتدقيق الحسابات الداخلية والخارجية في المستقبل، حيث إن عمل النموذج يبدأ بالتخطيط لعملية التدقيق ثم يتم إجراء العملية وبعد ذلك يحلل التأثيرات ويتم وضع تحسينات للعمل وبعدها يحدد المنافع من هذا التحسين ويقوم بعملية التغذية الراجعة لإجراء التعديلات وبعدها تعاد العملية من جديد.

4- دراسة (Sayana et al, 2008) بعنوان:

Using CAATs to Support IS Audit

هدفت هذه الدراسة إلى تدعيم عملية تدقيق نظم المعلومات المحاسبية باستخدام أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب الإلكتروني، إذ جاء في الدراسة أنه نتيجة لوجود المعلومات - التي يحتاجها المدقق عند قيامه بعملية المراجعة - داخل نظام المعلومات الإلكتروني للشركة محل التدقيق، أدى ذلك إلى وجود تساؤل عن كيفية قيام المدقق بتنفيذ عملية التدقيق بدون استخدام الحاسب الإلكتروني؟ وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في صياغة البحث وذلك بالرجوع إلى الكتب العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة. وأجريت الدراسة في بريطانيا.

وخلصت الدراسة إلى أن استخدام أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب الإلكتروني تمكن من تدعيم عملية تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، لما تمتلكه من قدرات كما في تحليل البيانات، وتقييم أمن الشبكة وتقييم أمن نظم إدارة قواعد البيانات، واختبار البرامج والكودات.

5- دراسة (Abu-Musa, 2008) بعنوان :

Auditing E-Business: New Challenges for External Auditors

هدفت إلى التحقق تجريبياً من أثر تكنولوجيا المعلومات على أنشطة المدققين الداخليين واختبار ما إذا كان إنجاز تقييم تكنولوجيا المعلومات المنفذة في المنظمات السعودية يختلف حسب هدف التقييم وخصائص المنظمة، تم استخدام الاستبانة لجمع المعلومات الأولية حيث وزعت 700 استبانة عشوائياً على عينة من المنظمات التي تقع في خمس مدن رئيسة في المملكة العربية السعودية حيث تم جمع 218 استبانة صالحة للاستخدام. وخلصت إلى أن المدققين الداخليين بحاجة إلى تعزيز معرفتهم ومهاراتهم في نظام المعلومات الإلكتروني، وذلك لأغراض التخطيط والتوجيه والإشراف والتدقيق على الأعمال المنجزة. إن المدققين الداخليين يركزون بشكل أساسي على المخاطر التقليدية لتكنولوجيا المعلومات والرقابة، مثل خصوصية البيانات وسلامتها وأمنها، وحماية الأصول، ولم يعطوا اهتماماً لتطوير النظام واكتساب أنشطة جديدة. وإن أداء المدقق الداخلي في تقييم نظام تكنولوجيا المعلومات يرتبط بعدة عوامل منها : أهداف تدقيق الحسابات، ونوع الصناعة، وعدد المتخصصين في تدقيق تكنولوجيا المعلومات في فريق التدقيق.

6- دراسة (Whittington, 2008) بعنوان :

New Audit Documentation Requirement; SAS 96 Raise the Bar for Audit Documentation, Adding Specific Requirement in Several Areas

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إجراءات ومتطلبات التوثيق المستندي المتعلق بالأعمال المحوسبة، وزيادة أعمال التدقيق عليها والنتيجة عن الزيادة الكبيرة في استخدام التكنولوجيا وتعدد أعمال وأنشطة الشركات والمنافسة العالمية. اعتمد الباحث على المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة والمنهج الاستنباطي لتحديد

محاور الدراسة ووضع الفروض والمنهج الاستقرائي لاختبار مدى صحة الفروض والإحصاء الوصفي والتحليلي كأداة إحصائية في جمع وتحليل البيانات. وأجريت الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتوصلت الدراسة إلى تحديد مشاكل التوثيق المستندي الناتجة عن التطورات التكنولوجية في بيئة المحاسبة والتدقيق وكان أهم مشاكل التوثيق المستندي هي: قضايا تتعلق بثبات المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقوائم المالية والإفصاح وكذلك الأعمال غير المستمرة والتقديرات الشخصية وظروف عدم التأكد. وبيان نتائج إجراءات التدقيق التي تعطي مؤشرا للقوائم المالية حول الإجراءات التي تحتاج إلى تعديل، وبيان الحالات التي تسبب وجود صعوبات كثيرة تتعلق بتطبيق إجراءات التدقيق التي يراها المدقق ضرورية.

كما تبين أن التوثيق المستندي يهدف بشكل أساسي لتوفير الدعم لتقرير المدقق والرقابة على عملية التدقيق، وأن يكون هذا المعيار معروفا من حيث التطبيق والمفهوم، وسبب ظهور التطورات التكنولوجية على نظام الرقابة الداخلية وتنوع وتعقيد الأعمال التي يقوم بها المحاسب وبالتالي المدقق الداخلي وأن التوثيق المستندي يتطلب الاحتفاظ بعدة نسخ من العقود المهمة التي تمكن المدقق من تقييم حسابات النشاطات المهمة.

7- دراسة (Grant, et al. 2008) بعنوان:

The effect of IT controls on financial reporting

هدفت إلى فحص ضعف رقابة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التقارير المالية وإعادة التأكيد على نطاق واسع أثر ضعف رقابة تكنولوجيا المعلومات على هيكل الرقابة الداخلية لدى الشركة، تكونت عينة الدراسة من 278 شركة يتم استخدام أسلوب التحليل الكمي وذلك لتقييم اثر ضعف رقابة تكنولوجيا المعلومات على التقارير المالية وتحديد الاختلافات المهمة بين الشركات

التي يوجد بها ضعف رقابة تكنولوجيا المعلومات والشركات التي لا يوجد بها ضعف، خلصت هذه الدراسة إلى أن الشركات التي يوجد فيها ضعف في أنشطة الرقابة الالكترونية تنتج تقارير مالية تكون أقل جودة من تقارير الشركات التي لا يوجد فيها ضعف في هذه الأنظمة، وإن معظم رقابة تكنولوجيا المعلومات تكون مسئولة ومرتبطة بالمدخلات والعمليات في النظام الآلي. وأوصى الباحثون بأنه يجب على مراجعي الحسابات مواكبة تطورات تكنولوجيا المعلومات بما يرتبط برقابة تكنولوجيا المعلومات لما لها من أثر على التقارير المالية.

8- دراسة (Tucker, 2010) بعنوان:

"IT And The Audit."

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير التكنولوجيا على الرقابة الداخلية واعتبار أن المدقق جزءا من تكنولوجيا المعلومات وأن السيطرة على هذه التكنولوجيا أحد العوامل المهمة للتدقيق، وأن المدقق يستخدم الأشخاص ذوي المهارات والمستوعبين تماما لكيفية إعداد التقرير. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بالمصادر ذات العلاقة بموضوع البحث وخاصة نظم المعلومات المحاسبية الرقابة الداخلية، كذلك استخدمت الاستبانة في الجانب العملي وأجريت الدراسة في بريطانيا. وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: أن النمو المتسارع في تكنولوجيا المعلومات وقابلية المشاريع بمختلف أحجامها للتنافس على استعمال التقنيات الحديثة في المعالجة والتخزين للبيانات، أدى إلى التأثير على عملية التدقيق من إذ مواكبة إجراءات وأساليب التدقيق لهذه التكنولوجيا الحديثة. وأن التكنولوجيا تؤثر على نظام الرقابة الداخلية وعلى الطرق المتبعة من قبل المدقق في فحص نظام الرقابة الداخلية.

9- دراسة (Salehi & Abdipour, 2011) بعنوان:

A study of the barriers of implementation of accounting information system: Case of listed companies in Tehran Stock Exchange "

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الحواجز التي تحول دون تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في طهران. تكون مجتمع الدراسة من (406) شركة من (36) قطاع صناعي مختلف في كافة أنحاء الدراسة، أما عينة الدراسة فقد تكونت من (100) شركة مدرجة في بورصة طهران. استخدمت الدراسة أسلوب الاستبانة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن نظم المعلومات المحاسبية هي واحدة من النظم الفرعية في نظام المعلومات الإدارية المهمة جدا في جميع الشركات. كما أظهرت عدداً من المعوقات التي تحول دون تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في بورصة طهران وهي (الإدارة الوسطى، والموارد البشرية، والهيكل التنظيمي، والعوامل البيئية، والمسائل المالية، والثقافة التنظيمية).

10- دراسة (Al-Eqab & Ismail, 2011) بعنوان:

"Contingency Factors and Accounting Information System

Design in Jordanian Companies "

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العوامل التي تسهم في تصميم نظام المعلومات المحاسبية. وأجريت الدراسة على (220) شركة مدرجة في بورصة عمان في الأردن. استخدمت الدراسة أسلوب الاستبانة.

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر دال وإيجابي بين الأبعاد الأربعة لتطور تكنولوجيا المعلومات (التكنولوجية والمعلوماتية والوظيفية والإدارية) وتصميم نظم المعلومات المحاسبية.

وأن هناك أثراً ذا دلالة بين بعدي استراتيجيات الأعمال (تكلفة القيادة، والتمايز والابتكار) وتصميم نظم المعلومات المحاسبي.

وأظهرت عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين الظروف البيئية وتطور تصميم نظم المعلومات المحاسبي. وأظهرت نتائج الدراسة أن التطور الإداري والمعلومات والوظيفي لإدارة تكنولوجيا المعلومات أكثر أهمية من التطور التكنولوجي في التأثير على تصميم نظام المعلومات المحاسبي. وبينت الدراسة أن إستراتيجية قيادة التكلفة أكثر أهمية من إستراتيجية التمايز والابتكار، وذلك لتأثيرها الكبير على تطور تصميم نظام المعلومات المحاسبي.

18-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة العديد من الموضوعات والتي ركزت في غالبيتها على تقنيات المعلومات بينما ركزت هذه الدراسة على استخدام تكنولوجيا المعلومات ، كما لاحظ الباحث أن معظم الدراسات السابقة ركزت على قياس أثر استخدام تقنيات المعلومات على عملية التدقيق، أو على جزء أو مرحلة من مراحل عملية التدقيق، أما الدراسة الحالية فقد ركزت على إمكانية استخدام تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت، مما يشكل إضافة علمية جديدة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

1-3 منهج الدراسة

2-3 مجتمع الدراسة والعينة

3-3 أداة الدراسة

4-3 صدق وثبات الأداة

5-3 المعالجة الإحصائية

6-3 أساليب جمع البيانات والمعلومات

7-3 متغيرات الدراسة

8-3 أنموذج الدراسة

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

فيما يلي يستعرض الباحث منهج الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة وأدوات الدراسة وإجراءاتها والأساليب الإحصائية المستخدمة فيها، وكما يلي:

3-1 منهج الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي اتبع فيها الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف التعرف على أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق، وكذلك معرفة معوقات استخدامها وذلك من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت، إذ تم دراسة وتحليل البيانات ومقارنة متغيرات الدراسة من خلال تحويل المتغيرات غير الكمية إلى متغيرات كمية قابلة للقياس، وذلك بهدف التعامل معها في اختبار الفرضيات وبيان نتائج وتوصيات الدراسة، وبالتالي إتاحة المجال للتعرف بشكل علمي على تلك الأهمية، من خلال التعرف على رؤية الباحثين نحو التعامل معها من خلال الوصول إلى بيانات بالإمكان إخضاعها للتحليل الإحصائي.

3-2 مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع مكاتب التدقيق في دولة الكويت وعددها (43) مكتب تدقيق مرخص ومزاوول للمهنة يعمل فيها (200) مدققاً. (دليل مراقبي الحسابات ومكاتب تدقيق الحسابات بدولة الكويت، الصادر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لعام 2012).

أما عينة الدراسة فقد تم اختيار عينة من المدققين الخارجيين العاملين في هذه المكاتب والبالغ عددهم حوالي (200) مدقق، حيث قام الباحث بتوزيع الاستبانات على جميع العاملين في

هذه المكاتب وبطريقة المسح الشامل، وتم استرداد (139) استبانة بنسبة (69.5%) من إجمالي عدد الاستبانات المرسلة، وبعد فرزها تم استبعاد 14 استبانة منها لعدم اكتمال تعبئتها، وبذلك استقرت العينة على (125) مدقق يعملون في المكاتب المشمولة بالدراسة والتي خضعت للتحليل وبنسبة (89.9%) من إجمالي عدد الاستبانات المستردة، ويوضح الجدول رقم (3-1) مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي والنسب المئوية من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة.

الجدول (3-1)

مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

الاستبانات الموزعة		الاستبانات المستردة		الاستبانات الصالحة للتحليل	
العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
200	100%	139	69.5%	125	89.9%

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

3-3 أداة الدراسة

قام الباحث بتصميم استبانة تغطي جميع فرضيات الدراسة، وقد تم قياس المتغيرات من خلال عبارات لتقييم مستوى اجابات المستجيبين، وقد تكونت الاستبانة من جزأين رئيسيين هي:

أ- الجزء الأول: وخصص للتعرف على العوامل الديموغرافية مثل (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في مجال التدقيق، الشهادات المهنية).

ب- الجزء الثاني: وخصص للعبارات التي تغطي متغيرات الدراسة المتمثلة بتكنولوجيا المعلومات وكيفية قياسها وكما يلي:

- التقنيات الحاسوبية: شمل (14) عبارة وتم قياسه بالعبارات من (1-14).
 - الخبرة العملية والعلمية: وشمل (8) عبارات وتم قياسه بالعبارات من (15-22).
 - تطوير المهارات: وشمل (6) عبارات وتم قياسه بالعبارات (23-28).
- أما جودة عملية التدقيق فتم قياسها من خلال المؤشرات الآتية:
- فاعلية مرحلة التدقيق: وشمل (6) عبارات وتم قياسه بالعبارات (29-34)
 - فاعلية الاجراءات التحليلية: وشمل (4) عبارات وتم قياسه بالعبارات (35-38)
 - فاعلية اداء اعمال التدقيق: وشمل (4) عبارات وتم قياسه بالعبارات من (39-42).

وفيما يتعلق بالحدود التي اعتمدها هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات في نموذج الدراسة فقد حدد الباحث ثلاث مستويات هي (عال، متوسط، ضعيف) وبناءً على المعادلة الآتية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبيد - الحد الأدنى للبيد) / عدد المستويات

$$1.33 = 3/4 = 3/(1-5)$$

ضعيف من (1) - أقل من (2.33).

متوسط من (2.34) - (3.56).

عال من (3.57) إلى (5).

3-4 صدق وثبات الأداة

تم عرض الاستبانة على عدد من أساتذة الجامعات الأردنية من المتخصصين في مجال المحاسبة، وتم الأخذ بمقترحاتهم وتوصياتهم، وتم إجراء التعديلات المقترحة منهم على فقراتها، والملحق رقم (2) يبين أسماء محكمي الاستبانة.

كما تم اختبار الاتساق الداخلي لمعرفة مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات باستخدام معامل كرونباخ ألفا، لقياس مدى ثبات أداة القياس. وقد بلغت درجة اعتمادية هذه الاستبانة وفقاً لمعيار كرونباخ ألفا (83.59%) وهي نسبة جيدة يمكن الاعتماد عليها. ويلاحظ من قيم كرونباخ ألفا كما هو موضح في الجدول (2-3) بأن معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة كانت جيدة وهي مناسبة لأغراض الدراسة.

جدول (2-3)

قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل متغير

معامل كرونباخ ألفا	اسم المتغير	تسلسل الفقرات
82.39%	التقنيات الحاسوبية	14-1
81.78%	الخبرة العملية والعلمية	22-15
78.98%	تطوير المهارات	28-23
81.19%	فاعلية مرحلة التدقيق	34-29
88.57%	فاعلية الاجراءات التحليلية	38-35
81.43%	فاعلية اداء اعمال التدقيق	42-39
83.59%	المعدل العام لمعامل الثبات	42-1

3-5 المعالجة الإحصائية

تمت الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة، وبالتحديد فان الباحث استخدم الأساليب الإحصائية التالية:

1- **مقاييس النزعة المركزية:** مثل الوسط الحسابي والتكرارات والنسب المئوية، وذلك لوصف آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة ولتحديد أهمية العبارات الواردة في الاستبانة، وكذلك الانحراف المعياري لبيان مدى تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي.

2- **تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression)** وذلك من أجل اختبار تأثير كل متغير مستقل في المتغير التابع وهو جودة التدقيق.

3- **تحليل التباين الأحادي (One way Anova):** وذلك للتعرف على الفروق في إجابات عينة الدراسة وفقا للعوامل الديموغرافية.

4- **اختبار ألفا كرونباخ:** وذلك لاختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة.

3-6 أساليب جمع البيانات والمعلومات

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من مصادر المعلومات هما المصادر الأولية والمصادر الثانوية وكما يلي:

البيانات الأولية: وهي تلك البيانات التي تم الحصول عليها من خلال تصميم استبانة خاصة لموضوع هذه الدراسة، بحيث تغطي كل منها كافة الجوانب التي تناولها الإطار النظري والتساؤلات والفرضيات التي استندت عليها الدراسة.

البيانات الثانوية: وهي البيانات التي تمت الحصول عليها من المصادر المكتبية ومن المراجعة الأدبية للدراسات السابقة من اجل وضع الأسس العلمية والإطار النظري لهذه الدراسة مثل:

- 1- كتب المحاسبة والمواد العلمية وخاصة التي تبحث في جودة التدقيق وتكنولوجيا المعلومات.
- 2- التقارير والإحصاءات الرسمية الصادرة عن مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت.
- 3- الدوريات المتخصصة والنشرات التي كتبت حول موضوع الدراسة خاصة في جودة التدقيق وتكنولوجيا المعلومات.

4- رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تبحث في جودة التدقيق وتكنولوجيا المعلومات.

3-7 متغيرات الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على متغيرات تكنولوجيا المعلومات كمتغير مستقل، حيث ان استخدام هذه التكنولوجيا وتوظيفها في النظام المحاسبي جعل تنفيذ الدورة المحاسبية آلية ذات طابع امتاز بالسرعة والدقة، وبالتالي فان هذه التكنولوجيا وما أحدثته على النظام المحاسبي من تغيرات أسهمت في رفع مستوى استخدامها في البيئة المحاسبية بحيث أصبح نظاماً محوسباً يؤثر في ضبط جودة التدقيق.

كما أن تطبيق هذه المتغيرات يضيفي الأساس السليم والفعال ويعمل على ضبط جودة التدقيق، ونظراً لأهمية هذه التكنولوجيا في تزويد الإدارة بالمعلومات التي تحتاجها في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، فان التقنيات الحاسوبية والخبرة العلمية والعملية وتطوير المهارات تؤثر في ضبط جودة عملية التدقيق من خلال مؤشرات تعمل على تحسين فاعلية كل من مرحلة التدقيق والإجراءات التحليلية وأداء اعمال التدقيق.

ومع تنامي استخدام تكنولوجيا المعلومات فقد حرصت الشركات على الاستفادة من معالجة البيانات إلكترونيا، بحيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات جزءا من بيئة الشركة، وإن تواصل تكنولوجيا المعلومات لتأثيرها على عمليات الشركات المختلفة ومعالجة بياناتها يفرض على أنظمة الرقابة الداخلية مواكبة هذه التطورات.

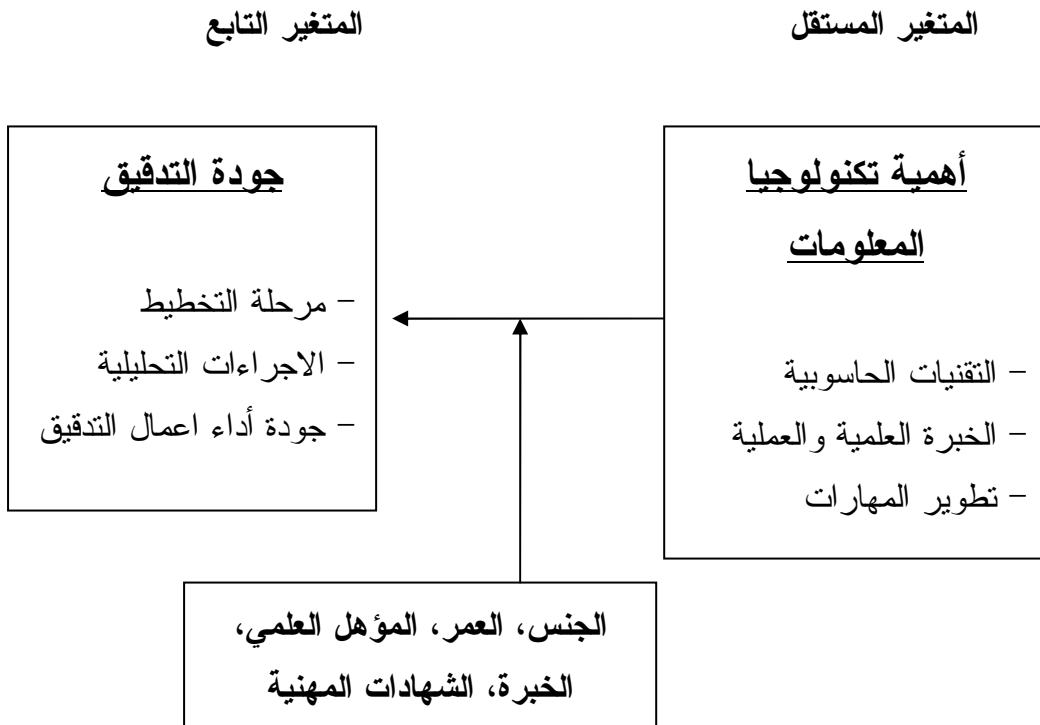
وقد بينت النتيجة التي توصلت إليها دراسة الهيني (2007) أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة خدمات التدقيق الخارجي وأن استخدام تكنولوجيا المعلومات تعمل على تحسين جودة مرحلة التخطيط لعملية التدقيق، وتحسين قيام المدقق بالإجراءات التحليلية، كما يحسن من جودة أداء أعمال التدقيق وتوثيقها.

كذلك اشارت دراسة الحسبان (2004) الى أن هناك تأثيراً لبيئة تكنولوجيا المعلومات على نظام الرقابة الداخلية، كذلك بينت أهمية مواكبة متطلبات دور التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، لذلك أوصى الباحث بضرورة القيام بإنشاء إدارات خاصة بالتدقيق حتى تستطيع مواكبة متطلبات البيئة الجديدة التي تعتمد في نجاحها على استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات.

وبناء على هذه العلاقات وبما أن مكاتب التدقيق كغيرها تحرص على جذب تكنولوجيا المعلومات واستخدامها، جاءت هذه الدراسة لتبحث في أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت، حيث تم اشتقاق فرضيات الدراسة وبناء النموذج الذي يوضح طبيعة العلاقات بينها وفق معطيات تبين تأثير المتغير المستقل المتمثل بـ(التقنيات الحاسوبية والخبرة العلمية والعملية وتطوير المهارات) في ضبط جودة عملية التدقيق بمؤشرات (مرحلة التدقيق والإجراءات التحليلية وأداء اعمال التدقيق).

8-3 أنموذج الدراسة

لتحقيق غرض الدراسة والوصول إلى أهدافها المحددة فقد اعتمد الباحث على نموذجاً خاصاً بها، للتعرف فيما إذا كانت هناك تأثير في النتائج بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ويوضح الشكل رقم (1-3) علاقات هذه المتغيرات.



الشكل (1-3)

نموذج الدراسة

المصدر: الأنموذج من إعداد الباحث

الفصل الرابع

نتائج التحليل واختبار الفرضيات

1-4 خصائص عينة الدراسة

2-4 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

3-4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

4-4 نتائج تحليل التباين الأحادي (One way Anova) للفروق في إجابات عينة

الدراسة وفقا للعوامل الديموغرافية

الفصل الرابع

نتائج التحليل واختبار الفرضيات

تم تحليل البيانات التي جمعت بواسطة أداة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وحسب الأساليب الإحصائية المناسبة وكما يلي:

1- الإحصاء الوصفي: وذلك بإيجاد التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من الفقرات الواردة باستبانة الدراسة.

2- اختبار الفرضيات: تم اختبار الفرضيات باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression)، وذلك بحساب قيم T التي تقيس إمكانية وجود تأثير لكل متغير مستقل لوحده على المتغير التابع، وتتص قاعدة القرار للاختبار على رفض الفرضية العدمية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_a إذا كانت قيم (T) المحسوبة أكبر من قيمتهما الجدولية، وذلك عند مستوى معنوية (Sig.) 5%، ومستوى ثقة 95%.

3- تم احتساب معامل التحديد المتعدد (Coefficient Of Multiple Determination (R^2)) والذي يمثل نسبة التباين في متغير الدراسة التابع، والذي يمكن تفسيره من قبل المتغيرات المستقلة ويقاس قوة العلاقة في نموذج الانحدار (Malhotra, 2003)

1-4 خصائص عينة الدراسة

تبين النتائج الواردة في الجدول رقم (1-4) خصائص أفراد عينة الدراسة

الجدول رقم (1 - 4)

توزيع عينة الدراسة حسب العوامل الديموغرافية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	100	80.0
	إناث	25	20.0
العمر	أقل من 25 سنة	30	24.0
	25 إلى أقل من 35 سنة	56	44.8
	35 إلى أقل من 45 سنة	24	19.2
	45 إلى أقل من 55 سنة	5	4.0
	من 55 سنة فأكثر	10	8.0
المؤهل العلمي	بكالوريوس	110	88.0
	ماجستير	10	8.0
	دبلوم عالي	5	4.0
عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق	أقل من 5 سنوات	76	60.8
	5 إلى أقل من 10 سنة	20	16.0
	11 إلى أقل من 15 سنة	19	15.2
	16 إلى أقل من 20 سنة	5	4.0
	21 سنة فأكثر	5	4.0
الشهادات المهنية	محاسب قانوني عربي (ACPA)	5	4.0
	محاسب قانوني أمريكي (CPA)	5	4.0
	محاسب قانوني انجليزي (ACCA)	45	36.0
	لا يحمل شهادة مهنية	70	56.0

تمت دراسة مجموعة من المتغيرات الشخصية والوظيفية باستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي، من أجل بيان بعض الحقائق المتعلقة بهذه الفئة، وذلك باستخراج التكرارات والنسب المئوية للأسئلة الخاصة بالعوامل الديموغرافية، من حيث (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في مجال التدقيق، الشهادات المهنية) ثم التحليل لهذه النتائج وفقا لما تم الحصول عليه من إجابات المدققين، وفيما يلي هذه الإجابات والتي تم الحصول عليها من خلال الجزء الأول من الاستبانة التي يمكن تلخيصها في الجدول السابق رقم (4-1) حيث تبين ما يلي:

1- الجنس:

أن النسبة المطلقة للمدققين من الذكور وبنسبة وصلت إلى 80% من إجمالي حجم عينة الدراسة المبحوثة في حين بلغت نسبة الإناث 20% فقط من إجمالي حجم العينة، وهو ما يفسر على أن الرجال يقبلون على العمل في مجال التدقيق لأسباب مختلفة أكثر من الإناث نظرا لأمر تتعلق بطبيعة مهنة التدقيق.

2- العمر:

بلغت نسبة الفئة العمرية أقل من 25 سنة 24%، والفئة العمرية من 25 إلى أقل من 35 سنة بنسبة 44.8%، والفئة العمرية من 35 إلى أقل من 45 سنة 19.2%، ومن 45 إلى أقل من 55 سنة بنسبة 4%، ومن 55 سنة فأكثر بنسبة 8%. وهذا مؤشر على أن العمل في مكاتب التدقيق تتطلب من شاغلي الوظائف في مجال التدقيق توافر خبرات سابقة وواسعة في مكاتب مماثلة لكي يتمكنوا من القيام بواجبات الوظيفة. بالإضافة إلى أن هذه الفئات العمرية هي المطلوبة لمكاتب التدقيق، مما يتعين عليهم بأن يمتلكوا قدرا من النضوج العمري ويتحملوا المسؤوليات الكبرى في عملهم. ووجود نسبة كبيرة من الشباب في العينة قد يكون أفرادها ممن يمتلكون

النشاط الذهني والفكري والجسماني الذي يجعلهم يعملون في مكاتب التدقيق بشكل دائم دون الإحساس بالتعب والإرهاق أو الإنهاك، أضف إلى ذلك أن تقارب النسب بين الفئات العمرية يعطي مؤشر جيد باستمرار الإقبال على هذه المهنة من قبل الشباب.

3- المؤهل العلمي:

بلغت نسبة فئة بكالوريوس 88%، وفئة ماجستير 8%، وفئة دبلوم عالي 4%، أما بالنسبة لعدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق فكانت أعلى نسبة لفئة أقل من 5 سنوات بنسبة 60.8% وأدنى فئة لفئة 15 إلى أقل من 20 سنة فئة 20 سنة فأكثر بنسبة 4%. ونلاحظ ارتفاع مستوى التحصيل العلمي لدى عينة الدراسة بسبب زيادة الاهتمام المتقدم للتعليم في الكويت. ويمكن القول إن ارتفاع مستوى التحصيل العلمي للمدققين هو مطلب أساسي، سيما وأن العمل في هذه المكاتب يتطلب الحصول على درجة علمية مناسبة (البكالوريوس) واكتساب معارف تؤهل المعنيين للتعامل مع مختلف القضايا تواجههم.

4- عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق:

يتضح من الجدول (4-1) أن (76) مستجيباً من عينة الدراسة تقل سنوات خبرتهم في الشركة على 5 سنوات، حيث شكلت نسبتهم (60.8) في المائة من إجمالي حجم العينة المبحوثة، بينما بلغ عدد من يملكون خبرة تمتد (5-10 سنوات) 20 مستجيباً ويشكلون نسبة (16.0) في المائة من إجمالي حجم العينة، في حين بلغ عدد من يمتلكون خبرة 10-15 سنة (19) مستجيباً وبنسبة (15.2) في المائة بينما تساوت أعداد الفئتين أكثر من 20 سنوات و (16-20 سنة) وبنفس العدد لكل فئة (5) مستجيبين ونفس النسبة (4.0) في المائة لكل فئة. ويفسر هذا التوزيع للعينة أن المديرين من عينة الدراسة يتمتعون بخبرة كافية للقيام بالأعمال الموكولة إليهم.

5- الشهادات المهنية:

يتبين من خلال الجدول السابق رقم (4- 1) أن غالبية العينة المبحوثة لا يحملون شهادات مهنية في المحاسبة. وهذا يستدعي تأهيل المدققين وإعطائهم الفرصة لنيل الشهادات المهنية في التدقيق، الأمر الذي يمنحهم قدرات إضافية للقيام بأعباء مهنة التدقيق.

وبشكل عام يلاحظ ان عينة الدراسة قادرين على الاجابة عن اسئلة الدراسة، مما يطمئن الباحث أن لديهم القدرة العلمية التي تؤهلهم لمساعدة الباحث في تعبئة الاستبانة الموجهة اليهم.

4-2 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

قام الباحث باختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها من خلال استخدام مجموعة من الاختبارات الملائمة للفرضيات، إذ تبين النتائج التي تتضمنها الجداول التالية أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق وذلك من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت، وذلك من خلال إجابات عينة الدراسة عن الأسئلة المخصصة في الإستبانة، وتاليا النتائج التي تم التوصل إليها:

4-2-1 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على

محور التقنيات الحاسوبية

جدول (4-2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (محور التقنيات الحاسوبية)

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	ت
مرتفعة	0.67	4.30	يستطيع المدقق من خلال استخدام التكنولوجيا في الوحدة الاقتصادية أن يحسن من عملية التدقيق.	-1
مرتفعة	0.87	3.85	قيام المدقق بعملية التدقيق يستلزم معرفته بتكنولوجيا المعلومات بشكل أساسي.	-2
مرتفعة	0.57	4.42	قيام المدقق وضع وتفحص الضوابط الرقابية على نظام التشغيل الالكتروني للبيانات.	-3
مرتفعة	0.56	4.66	السماح للمدقق الحصول على عينة من البيانات لفحصها حسب طلبه للقيام بعملية التدقيق بفاعلية.	-4
مرتفعة	0.74	4.21	قيام مكاتب التدقيق الالتزام بتقنيات التكنولوجيا لتفعيل الرقابة على تكنولوجيا المعلومات.	-5
متوسطة	1.01	3.06	تقييم كفاءة المدقق بناء على درجة استخدام تكنولوجيا المعلومات.	-6
مرتفعة	0.90	3.80	قيام مكاتب التدقيق باستخدام برمجيات متطورة لإتمام عملية التدقيق.	-7
مرتفعة	0.84	4.17	قيام مكاتب التدقيق تطوير النظام المحاسبي كلما دعت الحاجة إلى ذلك لتحسين عملية التدقيق.	-8
مرتفعة	0.60	4.31	ينبغي على مكاتب التدقيق أن يتوافر لديها دليل وإجراءات مناسبة للقيام بعملية التدقيق.	-9
مرتفعة	0.65	3.96	قيام مكاتب التدقيق إجراء مراجعة دورية لمتابعة البرامج المستخدمة في عملية التدقيق.	-10
مرتفعة	0.76	4.11	إشراك المدققين لتعديل برامج التدقيق المستخدمة في عملية التدقيق.	-11
مرتفعة	0.72	4.05	قيام مكاتب التدقيق بإجراء عمليات المقارنة بين برامج التدقيق لاختيار أفضلها.	-12
مرتفعة	0.58	4.51	قيام مكاتب التدقيق استخدام معايير التدقيق الدولية لتحسين عملية التدقيق.	-13

يتضح من الجدول (4-2) أن أعلى فقرة كانت الفقرة (4) "يجب السماح للمدقق الحصول على عينة من البيانات لفحصها حسب طلبه للقيام بعملية التدقيق بفاعلية"، بمتوسط حسابي (4.66) وانحراف معياري (0.56)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة (13) "يجب على مكاتب التدقيق استخدام معايير التدقيق الدولية لتحسين عملية التدقيق" بمتوسط حسابي (4.51) وانحراف معياري (0.58)، وفي المرتبة قبل الأخيرة جاءت الفقرة (7) "يجب على مكاتب التدقيق استخدام برمجيات متطورة لإتمام عملية التدقيق" بمتوسط حسابي (3.80) وانحراف معياري (0.90) وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة (6) "يتم تقييم كفاءة المدقق بناء على درجة استخدام تكنولوجيا المعلومات" بمتوسط حسابي (3.06) وانحراف معياري (1.01).

ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدها الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية، وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات، وأن أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق وذلك من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت كان بدرجة عالية.

كما إن الانحرافات المعيارية تشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات المستخدمة في قياس المتغير، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

وتعكس مثل هذه الاستجابات على أن هؤلاء المدققون ينظرون إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحاسوبية مهم في ضبط جودة التدقيق، وبالتالي تسهم في معالجة الخلل والقصور، والإحاطة وبشكل أفضل بالعوامل الأكثر احتمالاً، واستخداماً لتحديد التكنولوجيا

المناسبة للبيئة الكويتية، وحسب ما ترى الدراسة، فهناك فرصة للإفادة من هذه النتيجة، حيث أكدت على أن توفر التقنيات المتطورة والمعدات الملحقة بها يعني الميل لامتلاكها.

4-2-2 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على محور الخبرة العلمية والعملية

جدول (3-4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (محور الخبرة العلمية والعملية)

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	
مرتفعة	0.54	4.70	المهارات المعرفية والتقنية التي تتوفر لدى المدققين تساعد على انجاز عملية التدقيق بأفضل الطرق.	14-
مرتفعة	0.55	4.69	توفر معرفة ودراية بمعايير التدقيق المعتمدة دولياً للقيام بعملية التدقيق.	15-
مرتفعة	0.64	4.42	توفر الخبرات العملية والعلمية من خلال إحقاقه بالدورات التدريبية المتخصصة في التدقيق.	16-
مرتفعة	0.63	4.38	تكسب الوحدة الاقتصادية التي يعمل فيها المدققين خبرات ومعارف مناسبة لإتمام عملية التدقيق.	17-
مرتفعة	0.74	3.93	توفر شهادات مهنية وفق أعلى المستويات لإنجاز عملية التدقيق.	18-
مرتفعة	0.80	3.99	حصول المدقق على مؤهلات عالية تحسن من قدرته على القيام بعملية التدقيق.	19-
مرتفعة	0.72	4.36	إحقاق المدققين بالدورات المتخصصة لتأهيلهم بشكل يواكب تطورات التكنولوجيا.	20-

يتضح من الجدول (3-4) أن أعلى فقرة كانت الفقرة (14) "تساعد المهارات المعرفية والتقنية التي تتوفر لدى المدققين على انجاز عملية التدقيق بأفضل الطرق" بمتوسط حسابي (4.70) وانحراف معياري (0.54)، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (18) "ينبغي أن تتوافر

لدى المدققين شهادات مهنية وفق أعلى المستويات لإنجاز عملية التدقيق" بمتوسط حسابي (3.93) وانحراف معياري (0.74).

ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدها الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية، وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات، وأن أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق وذلك من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت كان بدرجة عالية.

كما إن الانحرافات المعيارية تشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات المستخدمة في قياس المتغير، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

وتعكس مثل هذه الاستجابات على أن الخبرة العلمية والعملية أصبحت ضرورية مع تزايد الحاجة إلى الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات، وذلك من أجل ضمان استمرارية تناقل وتبادل المعلومات والبيانات بين الدوائر والأقسام المكونة لأية شركة، وبين محيطها الخارجي، وهذا من شأنه العمل على ضبط جودة التدقيق.

3-2-4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على محور

تطوير المهارات

جدول (4-4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (محور تطوير المهارات)

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
مرتفعة	0.53	4.27	21- يحتاج المدققون في فترات مختلفة إلى تطوير مهاراتهم في عملية التدقيق.
مرتفعة	0.82	4.03	22- الاستعانة بالخبراء كلما دعت الحاجة لتطوير مهارات المدققين.
مرتفعة	0.81	4.12	23- الاستفادة من الأبحاث العلمية في تطوير مهارات المدققين في الوحدة الاقتصادية.
مرتفعة	0.71	4.23	24- قيام الإدارات العليا بإيلاء تطوير مهارات المدققين الأهمية البالغة في عملية التدقيق.
مرتفعة	0.64	4.43	25- تطوير مهارات المدققين من خلال إشراكهم في ورشات عمل وندوات مختلفة.
مرتفعة	0.59	4.28	26- تساعد المحاضرات على تطوير مهارات المدققين بشكل عام.

يظهر من الجدول (4-4) أن أعلى فقرة كانت الفقرة (25) "يمكن تطوير مهارات

المدققين من خلال إشراكهم في ورشات عمل وندوات مختلفة" بمتوسط حسابي (4.43) وانحراف

معياري (0.64)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة (22) "يتم الاستعانة بالخبراء كلما دعت

الحاجة لتطوير مهارات المدققين" بمتوسط حسابي (4.03) وانحراف معياري (0.82).

ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من

متوسط الحدود التي اعتمدها الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية، وهذا يشير إلى أن

استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات، وأن أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق وذلك من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت كان بدرجة عالية.

كما إن الانحرافات المعيارية تشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات المستخدمة في قياس المتغير، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

وتعكس مثل هذه الاستجابات على أن تطوير المهارات والقدرات والقابليات التي تتوفر لدى المدققين تمنحهم القدرة على انجاز عملية التدقيق بأفضل الطرق، وان هذه المهارات تزيد من كفاءة القوى العاملة في تكنولوجيا المعلومات، حيث تعتمد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل رئيس على الجهد والفكر البشري الذي يمتلك المعلومات اللازمة لاتخاذ قرار معين يسهم في ضبط جودة التدقيق.

4-2-4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على

محور مرحلة التخطيط

جدول (4-5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (محور مرحلة التخطيط)

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	
مرتفعة	0.83	4.01	تتنصف عملية التدقيق بالفاعلية من خلال الاهتمام بمرحلة التخطيط.	-27
مرتفعة	0.66	4.26	فاعلية تنظيم عملية التدقيق ضمن خطوات تسهم في تحسين عملية التدقيق.	-28
مرتفعة	0.95	3.96	وجود جهة متخصصة لتخطيط عملية التدقيق بفاعلية.	-29
مرتفعة	0.82	3.95	اكتساب المدققون خبرات تكنولوجية مختلفة لتحسين عملية التدقيق.	-30
مرتفعة	0.77	4.02	قيام المدققين باستخدام البرمجيات الحديثة في عملية التدقيق	-31

يتضح من الجدول (4-5) أن أعلى فقرة كانت الفقرة (41) "يمكن القول بأن تنظيم عملية التدقيق ضمن خطوات فعالة تسهم في تحسين عملية التدقيق" بمتوسط حسابي (4.26) وانحراف معياري (0.66)، وجاءت الفقرة (43) "يجب أن يكتسب المدققون خبرات تكنولوجية مختلفة لتحسين عملية التدقيق" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.95) وانحراف معياري (0.82).

ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدها الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية، وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات، وأن أهمية تكنولوجيا المعلومات في فاعلية مرحلة التخطيط وذلك من وجهة نظر مدقي الحسابات في دولة الكويت كان بدرجة عالية.

كما إن الانحرافات المعيارية تشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات المستخدمة في قياس المتغير، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

وتعكس مثل هذه الاستجابات أن تنظيم عملية التدقيق تهدف إلى الكشف عن بعض المؤشرات، إذ يتوقف توقيت استخدامها على أهداف المدقق، فهذه الإجراءات تكتسب أهمية كبيرة في مرحلة التخطيط لعملية مراجعة الحسابات، ومن جهة أخرى تعتمد إستراتيجية التخطيط على الشمولية التي تنحصر في دراسة المخاطر والربحية للوحدة، والتحليل الأفقي والتحليل الرأسي للقوائم المالية.

4-3-5 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على

محور الإجراءات التحليلية

جدول (4-6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (محور الإجراءات التحليلية)

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
مرتفعة	0.66	4.27	32- تساعد عملية تحليل النتائج من عملية التدقيق في تفعيل التدقيق في الوحدة الاقتصادية.
مرتفعة	0.58	4.23	33- يعمل المدققون على تحليل نتائج عملية التدقيق في المنظمة.
مرتفعة	0.73	4.15	34- يستطيع المدقق أو مساعدوه القيام في عمل الإجراءات التحليلية لعملية التدقيق.
مرتفعة	0.62	4.34	35- تتصف إجراءات تحليل عملية التدقيق بالموضوعية.

يتضح من الجدول (4-6) أن أعلى فقرة كانت الفقرة (48) "يجب ان تتصف إجراءات

تحليل عملية التدقيق بالموضوعية" بمتوسط حسابي (4.34) وانحراف معياري (0.62)، وجاءت

الفقرة (47) "يستطيع المدقق أو مساعدوه القيام في عمل الإجراءات التحليلية لعملية التدقيق" في

المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.15) وانحراف معياري (0.73).

ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من

متوسط الحدود التي اعتمدها الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية، وهذا يشير إلى أن

استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات، وأن أهمية تكنولوجيا المعلومات في

فاعلية الإجراءات التحليلية وذلك من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت كان بدرجة

عالية.

كما إن الانحرافات المعيارية تشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات المستخدمة في قياس المتغير، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

وتبين مثل هذه الاستجابات أن الهدف الرئيسي لاستخدام الإجراءات التحليلية هو تحديد وتشخيص المشاكل من خلال إصدار التقارير التي تشمل بيانات مالية وإدارية بالجهات الخاضعة للرقابة، وبمصادقية عالية لتضمن سلامة الثقة والمصادقية وخصوصاً فيما يتعلق بتقارير التدقيق المالي أو تدقيق الأداء.

4-2-6 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على محور أداء

أعمال التدقيق

جدول (4-7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (محور فاعلية أداء أعمال التدقيق)

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
مرتفعة	0.81	3.94	36- القيام بالتدقيق الالكتروني يساعد المدقق في انجاز برامج التدقيق بوقت اقصر.
مرتفعة	0.76	4.10	37- القيام بالتدقيق الالكتروني يساعد في انجاز العمليات الحسابية والكتابية بشكل أفضل.
مرتفعة	0.67	4.23	38- القيام بالتدقيق الالكتروني يساعد المدقق في إعداد الرسائل والتقارير التي سوف يتم رفعها للإدارة.
مرتفعة	0.72	4.04	39- الوصول إلى نتائج حقيقية من عملية التدقيق من خلال التوثيق المنطقي والفعال لها.

يتضح من الجدول (4-7) أن أعلى فقرة كانت الفقرة (51) "يساعد القيام بالتدقيق

الالكتروني المدقق في إعداد الرسائل والتقارير التي سوف يتم رفعها للإدارة" بمتوسط حسابي

(4.23) وانحراف معياري (0.67)، وجاءت الفقرة (49) " ان القيام بالتدقيق الالكتروني يساعد المدقق في انجاز برامج التدقيق بوقت أقصر" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.94) وانحراف معياري (0.81).

ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدها الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية، وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات، وأن أهمية تكنولوجيا المعلومات في فاعلية أداء أعمال التدقيق وذلك من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت كان بدرجة عالية.

كما إن الانحرافات المعيارية تشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات المستخدمة في قياس المتغير، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

وتعكس مثل هذه الاستجابات أن استخدام تكنولوجيا المعلومات بكفاءة وفاعلية يتطلب قدرة عالية من المدقق على التنبؤ بشكل صحيح حول الأرصدة والتغيرات غير العادية، كذلك تحديد أدلة الإثبات المطلوبة للتحقق من أسباب التغيرات، ويعتمد كل ذلك على خبرة المدقق فكلما زادت خبرة المدقق كان تحديد العلاقات والتغيرات غير العادية وأدلة الإثبات المطلوبة بشكل أدق وأفضل والذي بدوره يزيد من كفاءة وفاعلية عملية التدقيق.

والملاحق رقم (3) يبين نتائج التحليل الإحصائي كما تم الحصول عليها من الحاسوب

3-4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

استخدم الباحث عددا من أساليب الإحصاء الإستدلالي لتحليل النتائج واختبار الفرضيات التي استندت عليها الدراسة الحالية، وتبين الجداول التالية النتائج التي تم التوصل إليها في اختبار الفرضيات:

1-3-4 اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

وتتص هذه الفرضية على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4-8) هذه النتائج.

الجدول (4 - 8)

نتائج اختبار الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لتأثير

تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق

القرار الإحصائي	F الجدولية	F المحسوبة	R ²	Sig.	المتغير المستقل
رفض الفرضية العدمية	3.84	4.62	.462	.000	تكنولوجيا المعلومات

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4 - 7) أن قيمة F المحسوبة هي (4.62) فيما بلغت قيمتها الجدولية (3.84)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية

العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت. وهذا ما تؤكد قيمة الدلالة (Sig.) البالغة صفراً وإنها أقل من 5%، كما تشير النتائج إلى أن التباين في تكنولوجيا المعلومات يفسر ما نسبته (462). من التباين في ضبط جودة التدقيق، وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى تؤثر في ضبط جودة التدقيق. مما يعكس ارتفاع قوة العلاقة ودرجة تفسير متغير تكنولوجيا المعلومات لمتغير ضبط جودة التدقيق. والملحق رقم (3) يبين نتائج التحليل الإحصائي كما تم الحصول عليها من الحاسوب.

4-3-2 اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

وتنص هذه الفرضية على انه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للتقنيات الحاسوبية في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت.

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression)

والجدول التالي رقم (4-9) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4-9)

نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression)

لتأثير التقنيات الحاسوبية في ضبط جودة التدقيق

المتغير المستقل	Sig.	R ²	T المحسوبة	T الجدولية	القرار الإحصائي
التقنيات الحاسوبية	.000	.297	7.590	1.679	رفض الفرضية العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4-9) أن قيمة T المحسوبة هي (7.590) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.679)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد تأثير للتقنيات الحاسوبية في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت"، وهذا ما تؤكد قيمة الدلالة (Sig.) البالغة صفرًا حيث إنها أقل من 5%، كما تشير إلى أن التباين في التقنيات الحاسوبية يفسر ما نسبته (297.2) من التباين في ضبط جودة التدقيق، مما يعكس الدرجة المتوسطة لقوة العلاقة ودرجة تفسير متغير التقنيات الحاسوبية لمتغير ضبط جودة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت والملحق رقم (3) يبين نتائج التحليل الإحصائي كما تم الحصول عليها من الحاسوب.

4-3-3 اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

وتنص هذه الفرضية على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للخبرة العلمية والعملية في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت.

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression)

والجدول التالي رقم (4-10) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4- 10)

نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لتأثير

الخبرة العلمية والعملية في ضبط جودة التدقيق

المتغير المستقل	Sig.	R ²	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	القرار الإحصائي
الخبرة العلمية والعملية	.000	.526	8.640	1.679	رفض الفرضية العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4- 10) أن قيمة T المحسوبة هي

(8.640) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.679)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار

هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية

العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد تأثير للخبرة العلمية والعملية في ضبط

جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدقي الحسابات في دولة الكويت"،

وهذا ما تؤكد قيمة الدلالة (Sig.) البالغة صفرًا حيث إنها أقل من 5%، كما تشير إلى أن التباين

في الخبرة العلمية والعملية يفسر ما نسبته (526.) من التباين في ضبط جودة التدقيق، مما

يعكس ارتفاع قوة العلاقة ودرجة تفسير متغير الخبرة العلمية والعملية لمتغير ضبط جودة التدقيق

من وجهة نظر مدقي الحسابات في دولة الكويت والملحق رقم (3) يبين نتائج التحليل الإحصائي

كما تم الحصول عليها من الحاسوب.

4-3-4 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

وتنص هذه الفرضية على أنه : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)

لتطوير المهارات في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدقي

الحسابات في دولة الكويت.

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression)

والجدول التالي رقم (4-11) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4-11)

نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لتأثير

تطوير المهارات في ضبط جودة التدقيق

القرار الإحصائي	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	R ²	Sig.	المتغير المستقل
رفض الفرضية العدمية	1.679	6.396	.417	.000	تطوير المهارات

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4-11) أن قيمة T المحسوبة هي (6.396) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.679)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد تأثير لتطوير المهارات في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت"، وهذا ما تؤكد قيمة الدلالة (Sig.) البالغة صفرًا حيث إنها أقل من 5%، كما تشير إلى أن التباين في تطوير المهارات يفسر ما نسبته (417) من التباين في ضبط جودة التدقيق، مما يعكس ارتفاع قوة العلاقة ودرجة تفسير متغير تطوير المهارات على ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت والملحق رقم (3) يبين نتائج التحليل الإحصائي كما تم الحصول عليها من الحاسوب.

4-4 نتائج تحليل التباين الأحادي (One way Anova) للفروق في إجابات عينة

الدراسة وفقا للعوامل الديموغرافية

وللتعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية في تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وهو (ضبط جودة التدقيق) باختلاف العوامل الديموغرافية للمستجيبين، فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One way Anova).

وتتص قاعدة القرار على "رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية ومستوى المعنوية Sig. اقل من 0.05".
(Sekaran, 2000: 317).

وتتص هذه الفرضية على انه:

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في أهمية دور تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات تعزى للعوامل الديموغرافية لهؤلاء المدققين (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة، الشهادات المهنية). وقد تم تقسيم هذه الفرضية الى عدد من الفرضيات الفرعية هي:

1-4-4 الجنس

وتتص هذه الفرضية على انه: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في أهمية دور تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات تعزى للجنس.

الجدول (4- 12)

نتائج تحليل التباين (One way Anova)

للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى إلى الجنس

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى المعنوية Sig	قيمة F الجدولية	النتيجة
بين المجموعات	10.239	1	2.239				لا توجد فروق
داخل المجموعات	9.41	123	1.893	40.736	0.000	3.84	
التباين الكلي	19.380	124					

يتبين من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة هي (40.736) وقيمتها الجدولية (3.84) وبالمقارنة بينهما نجد أن قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ووفقاً لقاعدة القرار التي تنص على أنه " إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية فإنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في أهمية دور تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات تعزى للجنس، وهذا ما تؤكدته مستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من 5%، والملحق رقم (3) يبين نتائج التحليل الإحصائي كما تم الحصول عليها من الحاسوب.

2-4-4 العمر

وتنص هذه الفرضية على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في أهمية دور تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات تعزى للعمر.

الجدول (4- 13)

نتائج تحليل التباين (One way Anova)

للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى إلى العمر

النتيجة	قيمة F الجدولية	مستوى المعنوية Sig.	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية df	مجموع المربعات	مصدر التباين
لا توجد فروق	3.84	0.00	44.02	2.95	5	11.81	بين المجموعات
				0.07	119	8.05	داخـل المجموعات
					124	19.86	المجموع

يتبين من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة هي (44.02) وقيمتها الجدولية (3.84) وبالمقارنة بينهما نجد أن قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ووفقاً لقاعدة القرار التي تنص على أنه " إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية فإنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في أهمية دور تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات تعزى للعمر، وهذا ما تؤكدته مستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من 5%، والملحق رقم (3) يبين نتائج التحليل الإحصائي كما تم الحصول عليها من الحاسوب.

3-4-4 المؤهل العلمي

وتنص هذه الفرضية على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في أهمية دور تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات تعزى للمؤهل العلمي.

الجدول (4- 14)

نتائج تحليل التباين (One way Anova)

للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى إلى المؤهل العلمي

النتيجة	قيمة F الجدولية	مستوى المعنوية Sig.	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية df	مجموع المربعات	مصدر التباين
لا توجد فروق	3.84	0.00	36.43	3.71	5	7.43	بين المجموعات
				0.10	119	12.43	داخل المجموعات
					124	19.86	المجموع

يتبين من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة هي (36.43) وقيمتها الجدولية (3.84) وبالمقارنة بينهما نجد أن قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ووفقاً لقاعدة القرار التي تنص على أنه " إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية فإنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في أهمية دور تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات تعزى للمؤهل العلمي، وهذا ما تؤكد مستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من 5%. والملحق رقم (3) يبين نتائج التحليل الإحصائي كما تم الحصول عليها من الحاسوب.

4-4-4 الخبرة

وتنص هذه الفرضية على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في أهمية دور تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات تعزى للخبرة.

الجدول (4- 15)

نتائج تحليل التباين (One way Anova)

للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى إلى الخبرة

النتيجة	قيمة F الجدولية	مستوى المعنوية Sig.	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية df	مجموع المربعات	مصدر التباين
لا توجد فروق	3.84	0.00	21.18	3.71	5	8.41	بين المجموعات
				0.10	119	11.32	داخل المجموعات
					124	19.73	المجموع

يتبين من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة هي (21.18) وقيمتها الجدولية (3.84) وبالمقارنة بينهما نجد أن قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ووفقاً لقاعدة القرار التي تنص على أنه " إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية فإنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في أهمية دور تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات تعزى للخبرة، وهذا ما تؤكد مستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من 5%. والملحق رقم (3) يبين نتائج التحليل الإحصائي كما تم الحصول عليها من الحاسوب.

4-4-5 الشهادات المهنية

وتنص هذه الفرضية على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في أهمية دور تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات تعزى للشهادات المهنية.

الجدول (4- 16)

نتائج تحليل التباين (One way Anova)

للفروق في إجابات عينة الدراسة تعزى إلى الشهادات المهنية

النتيجة	قيمة F الجدولية	مستوى المعنوية Sig.	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية df	مجموع المربعات	مصدر التباين
لا توجد فروق	3.84	0.00	25.27	4.17	4	16.68	بين المجموعات
				0.16	120	19.80	داخل المجموعات
					124	36.47	المجموع

يتبين من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة هي (25.27) وقيمتها الجدولية (3.84) وبالمقارنة بينهما نجد أن قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ووفقاً لقاعدة القرار التي تنص على أنه " إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية فإنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في أهمية دور تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات تعزى للشهادات المهنية، وهذا ما تؤكدته مستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من 5%. والملحق رقم (3) يبين نتائج التحليل الإحصائي كما تم الحصول عليها من الحاسوب.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1-5 النتائج

2-5 التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لإجابات عينة الدراسة من مدققي الحسابات، فإن هذا الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصل إليها الباحث، كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة والتي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدم الباحث عدداً من التوصيات، ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة وفق ما تم التوصل إليه من خلال إجابات عينة الدراسة بما يلي:

1-5 النتائج

توصلت الدراسة الى النتائج الآتية:

1-1-5 نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى:

أشارت النتائج الى انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتكنولوجيا المعلومات (التقنيات الحاسوبية، الخبرة العلمية والعملية، تطوير المهارات) في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت. وبلغت قيمة الدلالة (Sig.) صفراً، وأن التباين في تكنولوجيا المعلومات فسر ما نسبته (462). من التباين في ضبط جودة التدقيق، وهذا يعكس ارتفاع قوة العلاقة ودرجة تفسير متغير تكنولوجيا المعلومات لمتغير ضبط جودة التدقيق.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة جابر (2009) والتي أظهرت نتائجها وجود فروق ذات دلالة إحصائية ما بين حوسبة أنظمة المعلومات لمحاسبية وبين إدامة مسار التدقيق. وتختلف مع نتيجة دراسة الزعبي (2011) والتي أظهرت نتائجها عدم وجود ترابط بين التدقيق والأنظمة المحاسبية الإلكترونية.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن التدقيق من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات يساهم في تحسين فاعلية التدقيق، وذلك لأن وسائل التكنولوجيا الحديثة تبسط إجراءات القيام بالتدقيق كما أنها تقلل من وقت وجهد المدقق في الحصول على البيانات اللازمة لإنجاز وكتابة تقرير التدقيق.

5-1-2 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

أشارت النتائج الى انه يوجد تأثير للتقنيات الحاسوبية في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت"، وبلغت قيمة الدلالة (Sig.) صفراً ، وأن التباين في التقنيات الحاسوبية فسر ما نسبته (297). من التباين في ضبط جودة التدقيق، وهذا يعكس الدرجة المتوسطة لقوة العلاقة ودرجة تفسير متغير التقنيات الحاسوبية لمتغير ضبط جودة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت.

كما تبين من النتائج أهمية السماح للمدقق الحصول على عينة من البيانات لفحصها حسب طلبه للقيام يسهم في القيام بعملية التدقيق بفاعلية، وان تقوم مكاتب التدقيق باستخدام معايير التدقيق الدولية لتحسين عملية التدقيق، وان على المدقق وضع وتفحص الضوابط الرقابية على نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن وجود تقنيات تكنولوجيا ومهارات لدى المدقق تساعد في القيام بعملية التدقيق الإلكتروني، لأن هذه التقنيات مهمة في عملية التدقيق الإلكتروني، لأن هذه

التقنيات مهمة في عملية التدقيق الالكتروني وبدونها لا يمكن إتمام عملية التدقيق، لذلك فإن وجود التقنيات لدى المدقق تساعد في إتمام عملية التدقيق الالكتروني بنجاح.

5-1-3 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

اشارت النتائج الى انه يوجد تأثير للخبرة العلمية والعملية في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت، وبلغت قيمة الدلالة (Sig.) صفراً، وأن التباين في الخبرة العلمية والعملية فسر ما نسبته (526.) من التباين في ضبط جودة التدقيق، وهذا يعكس ارتفاع قوة العلاقة ودرجة تفسير متغير الخبرة العلمية والعملية لمتغير ضبط جودة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت.

كما تبين من النتائج أن المهارات المعرفية والتقنية التي تتوفر لدى المدققين تساعد على انجاز عملية التدقيق بأفضل الطرق، كذلك تبين أهمية توافر معرفة ودراية بمعايير التدقيق المعتمدة دولياً للقيام بعملية التدقيق لدى المدقق، مع التأكيد على أهمية إلحاق المدققين بالدورات المتخصصة لتأهيلهم بشكل يواكب تطورات التكنولوجيا.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة جابر (2009) والتي أظهرت نتائجها وجود فروق ذات دلالة إحصائية ما بين حوسبة أنظمة المعلومات لمحاسبية وبين إدامة مسار التدقيق. وتختلف مع نتيجة دراسة الزعبي (2011) والتي أظهرت نتائجها عدم وجود ترابط بين التدقيق والأنظمة المحاسبية الالكترونية.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن المدققين في الكويت مؤهلين للقيام بعملية التدقيق الالكتروني وذلك لما تتوفر عندهم من خبرات عملية وعلمية، وذلك من خلال ما اكتسبوه من

خبرات أثناء عملهم في التدقيق مما يؤكد كفاءة المدققين في الكويت للقيام بعملية التدقيق الالكتروني.

5-1-4 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

اشارت النتائج الى انه يوجد تأثير لتطوير المهارات في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت، وبلغت قيمة الدلالة (Sig.) صفراً، وان التباين في تطوير المهارات فسر ما نسبته (417). من التباين في ضبط جودة التدقيق، مما يعكس ارتفاع قوة العلاقة ودرجة تفسير متغير تطوير المهارات على ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت. كما تبين من النتائج أهمية تطوير مهارات المدققين من خلال إشراكهم في ورشات عمل وندوات مختلفة، وان المحاضرات تساعد على تطوير مهارات المدققين بشكل عام، كما ان حاجة المدققون في فترات مختلفة إلى تطوير مهاراتهم في عملية التدقيق يتطلب من الإدارات العليا إيلاء تطوير مهارات المدققين الأهمية البالغة في عملية التدقيق.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة القضاة (2006) والتي توصلت إلى أن نظام المعلومات المحاسبي يؤثر في فاعلية الرقابة المحاسبية حيث تعمل على توفير معلومات دقيقة، وتختلف مع نتيجة دراسة الحسابان (2004) والتي توصلت إلى أن هناك شركات مساهمة عامة لا توجد لديها دوائر تدقيق داخلي أو مدققون داخليون.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن القيام لتطوير المهارات يسهم في ضبط جودة التدقيق، حيث أنه لا بد للقيام بعملية التدقيق الالكتروني من التخطيط الفاعل بحيث يتم توظيف كل الوسائل اللازمة لإنجاح عملية التدقيق الالكتروني.

5-1-5 نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

أولاً: اشارت النتائج الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في أهمية دور تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات تعزى للجنس. ويمكن تفسير ذلك من خلال أن قيام المدققين في الكويت بعملية التدقيق الالكتروني لا تختلف باختلاف الجنس حيث يمتلك كل منهم نفس المؤهلات والكفاءة للقيام بعملية التدقيق، من خلال اتباع أساليب تكنولوجية حديثة في عملية التدقيق الالكتروني. كذلك أن المدققين من الذكور والإناث والذين يمارسون التدقيق الالكتروني يدركون أهمية استخدام التدقيق الالكتروني في ضبط جودة عملية التدقيق.

ثانياً: اشارت النتائج الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في أهمية دور تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات تعزى للعمر. ويمكن تفسير ذلك من خلال أن المدققين على اختلاف أعمارهم يفضلون أن يستخدموا التدقيق الالكتروني لما يمتاز به من مميزات، حيث أن استخدام التدقيق الالكتروني له أثر على كفاءة وفاعلية عملية التدقيق الالكتروني لما يمتاز به التدقيق الالكتروني من دقة في إخراج البيانات وتبويبها. كذلك أن المدققين الذين تختلف أعمارهم يمارسون عملية التدقيق الالكتروني بكل فاعلية وذلك لأنهم يدركون أن التدقيق الالكتروني يحتوي على كثير من المزايا والتي يمكن من خلالها ضبط جودة عملية التدقيق.

ثالثاً: اشارت النتائج الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في أهمية دور تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات تعزى للمؤهل العلمي. ويمكن تفسير ذلك من خلال أن المدققين على اختلاف مؤهلاتهم يقومون

بعملية التدقيق الالكتروني بكل كفاءة وفاعلية، وذلك من خلال ما اكتسبوه من معرفة خلال دراستهم عن أهمية استخدام التدقيق الالكتروني وأثر ذلك على كفاءة عملية التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من قبل المدققين تبعاً لمتغير المؤهل العلمي. وان المدققين على اختلاف مؤهلاتهم يمارسون التدقيق الالكتروني من خلال ما اكتسبوه من معارف ومعارف في هذا الإطار والتي من خلالها استطاعوا أن يستخدموا التدقيق الالكتروني ويدركون أهميته في ضبط جودة عملية التدقيق.

رابعاً: اشارت النتائج الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في أهمية دور تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدقي الحسابات تعزى للخبرة. ويمكن تفسير ذلك من خلال أن المدققين الكويتيين في مكاتب التدقيق وإن اختلفت خبراتهم فإنهم يستطيعون أن يقوموا بعملية التدقيق الالكتروني بكل فعالية وذلك من أجل الحصول على نتائج مناسبة، كما أن المدققين ذوي الخبرات المختلفة يدركون ما للتدقيق الالكتروني من أهمية في تحسين كفاءة وفاعلية عملية التدقيق.

خامساً: اشارت النتائج الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في أهمية دور تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدقي الحسابات تعزى للشهادات المهنية. ويمكن تفسير ذلك من خلال أن المدققين على اختلاف شهاداتهم المهنية يدركون أهمية استخدام التدقيق الالكتروني في ضبط جودة عملية التدقيق والحصول على نتائج مناسبة من خلال استخدام التدقيق الالكتروني والذي له أثر على ضبط جودة عملية التدقيق.

5-2 التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- 1- العمل على استخدام تكنولوجيا معلومات لأثرها الواضح في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققي الحسابات.
- 2- أهمية تركيز مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت على إجراء دراسات دورية للتعرف إلى نقاط الضعف، ونقاط القوة المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات.
- 3- تشجيع مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت على تدريب كوادرها على استخدام برامج التدقيق الإلكتروني (CAAT) Computerized Audit Assisted Techniques خصوصا لدى تدقيق حسابات العملاء الذين يستخدمون النظم المحاسبية المحوسبة.
- 4- أهمية قيام مكاتب التدقيق العاملة في الكويت بتعيين مدققين ذوي كفاءة ودراية بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات، لزيادة كفاءة وفاعلية عملية التدقيق في الشركات، وإعطائهم الدورات التدريبية اللازمة في مجال متطلبات تكنولوجيا المعلومات.
- 5- أهمية توفير أجهزة الحاسوب والمعدات الملحقة بها في جميع أقسام مكتب التدقيق، لمعالجة البيانات وإعداد التقارير المالية، وتخزين البيانات والمعلومات، كونها تعتبر جزءا أساسيا في انجاز العمليات الخارجية والداخلية ولأهميتها في ضبط جودة التدقيق.
- 6- تبني نظام لتكنولوجيا المعلومات، يعمل على جمع المعلومات حول نظم المعلومات المحاسبية، ونشرها وتبادلها والإفادة منها في جميع أنشطة المكتب، وذلك من خلال تأسيس قاعدة بيانات عن مختلف أنشطة المكتب، مما يُمكن من استخدام تكنولوجيا المعلومات، والإفادة من مزاياها.

7- أهمية تطوير وتحسين النظام المحاسبي المعمول به لدى مكاتب التدقيق الالكتروني بحيث يلبي احتياجات كافة الأطراف المعنية بعملية التدقيق.

8- أهمية استمرار مكاتب التدقيق في وضع الخطط والاستراتيجيات للإبقاء على عملية التجديد المستمر على ضوء ما يستجد من تطورات في تكنولوجيا المعلومات حتى تتمكن من المحافظة على وجودها واستمرارها.

9- أهمية إخضاع مكاتب التدقيق إلى الإرشاد والتدريب المستمر من قبل منظماتهم المهنية وبالتعاون مع أصحاب الخبرة والاختصاص.

10- الاستمرار بإجراء مزيد من البحوث المستقبلية في مجال الدراسة الحالية، لكونها يمكن أن تسهم في إثراء هذا الموضوع، ولذا يقترح الباحث التوجهات الآتية لأبحاث مستقبلية:

أ- التوافق بين معايير التدقيق الداخلية ومعايير التدقيق الخارجية عند تبني أنظمة تكنولوجيا المعلومات.

ب- تصميم أخلاقيات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات وأثرها في تحسين جودة عملية التدقيق.

ج- أثر تبني أنظمة تكنولوجيا المعلومات وانعكاساتها على نموذج التعليم المحاسبي.

د- التركيز على إجراء أبحاث ودراسات حول أمن المعلومات المحاسبية التي تعمل في بيئة تكنولوجيا المعلومات.

هـ- يوصي الباحث بإجراء دراسات وأبحاث حول نفس الموضوع الذي تطرقت إليه

الدراسة الحالية وبنفس المتغيرات البحثية وذلك بهدف التأكد من مدى مطابقتها للنتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- 1- ابو غاية، سمير، (2009)، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة للأنظمة الإلكترونية للمعلومات، مركز توزيع الكتب، تجارة الأزهر، القاهرة.
- 2- البيلاوي، حازم، (2009). كيف سيغير عالم المعلومات الجديد حياتنا، مجلة وجهات النظر، العدد الثاني، السنة الأولى، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، ص24-39.
- 3- التميمي، هادي، (2008). المدخل إلى التدقيق: من الناحية النظرية والعملية، مركز كحلون للكتب، عمان.
- 4- التويجري، عبد الرحمن، والناعابي، حسين (2008)، جودة خدمات المراجعة: دراسة ميدانية تحليلية للعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر المراجعين، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، مجلد22، العدد1.
- 5- جابر، فريد مروان فريد (2009)، أثر حوسبة أنظمة المعلومات المحاسبية في إدامة مسار التدقيق من جهتي نظر مدققي الحسابات والعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، عمان، الأردن.
- 6- جمعة ، احمد حلمي(2005) ،المدخل إلى التدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع/الأردن.
- 7- الحسبان، عطا الله احمد سويلم (2004)، قياس قدرة أنظمة الرقابة الداخلية على مواكبة متطلبات تكنولوجيا المعلومات في الشركات المساهمة العامة الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات المالية والإدارية العليا، عمان، الأردن.

- 8- حسن، حسين عجلان، (2005). استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.
- 9- الحسينية، سليم، (2008). مفاهيم معاصرة لتحديث الاقتصاد الوطني، منشورات وزارة الثقافة، دمشق.
- 10- حمادة، رشا، (2010). أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية). مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، ص ص 305-334.
- 11- درس، خالد وجيه، (2010)، اثر تقديم خدمة التدقيق الداخلي من جهات خارجية في جودة التدقيق الداخلي بالشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة جدارا، اربد: الأردن.
- 12- دليل مراقبي الحسابات ومكاتب تدقيق الحسابات بدولة الكويت، الصادر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لعام 2012.
- 13- الدهراوي، كمال الدين، ومحمد، سمير كامل، (2010)، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية: مصر.
- 14- دهمش، نعيم، وأبوزر، عفاف (2005). الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية لجامعة الزيتونة الأردنية، تحت شعار (اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية)، عمان، الأردن، ص3-26.

- 15- دهمش، نعيم.(2000). "تدقيق وتقييم كفاءة الأداء وفعالية المشاريع الإنمائية في الدول النامية". *مجلة دراسات*، المجلد الثاني عشر، العدد الخامس، ص ص 203-268.
- 16- الذنبيات، علي (2003). "مدى وفاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الأردن"، *مجلة دراسات*، مجلد: 30، العدد: 12، ص 253 - 268.
- 17- الرشيد، موسى فايز (2009)، *تقييم نظم الرقابة الداخلية على تشغيل البيانات الالكترونية "دراسة على البنوك التجارية الكويتية"*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات المالية والإدارية العليا، عمان، الأردن.
- 18- الزعبي، عبد الله محمد (2011) *بناء نموذج متكامل لمتطلبات التدقيق الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي*، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
- 19- الزعبي، محمد، (2008)، *الحاسوب والبرمجيات الجاهزة*، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، عمان.
- 20- السالمي، علاء، والدباغ، رياض، (2010)، *تقنيات المعلومات الإدارية*، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- 21- السلطان، إبراهيم، (2010)، *نظم المعلومات الإدارية: مدخل النظم*، الدار الجامعية للنظم، الإسكندرية.
- 22- السيد، هشام عبد الحي، (2006). *مراجعة تكنولوجيا المعلومات*، بيت الخبرات لاستشارات الكمبيوتر، الإسكندرية.
- 23- الصحن، عبد الفتاح محمد، وكامل، سمير (2001). *الرقابة والمراجعة الداخلية*، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.

- 24- صرخوه، حبيب (2009). العوامل المؤثرة في تحديد الأهمية النسبية للتدقيق في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات من وجهة نظر مدققي الحسابات في الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- 25- الصعيدي إبراهيم، (2006)، الإطار العام لمعايير مراجعة الأنظمة الإلكترونية المتكاملة للمعلومات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ص ص 106-137.
- 26- عثمان، عبد الرزاق محمد، (2009). أصول التدقيق والرقابة الداخلية. الطبعة الثانية، جامعة الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر.
- 27- العجمي، منصور، (2011)، قياس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
- 28- العزب، هاني عبدالحافظ، (2005)، بناء نموذج لقياس أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق الخارجي للبنوك التجارية والاستثمارية الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات المالية والإدارية العليا، عمان، الأردن.
- 29- العلي، عبد الستار، (2008)، المدخل إلى إدارة المعرفة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
- 30- قاسم، عبد الرزاق محمد، (2008) نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.
- 31- القاضي، حسين، (2008). التدقيق مدخل نظري، الطبعة الأولى، دمشق: منشورات جامعة دمشق، سوريا.

- 32- القضاة، غسان مصطفى (2006)، أثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، كلية المال والأعمال، المفرق، الأردن.
- 33- القشي، ظاهر شاهر يوسف، (2003) مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا: عمان، الأردن.
- 34- القطناني، خالد محمود، (2007). أثر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية "دراسة تحليلية في المصارف الأردنية، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 2. جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، ص ص 9-43.
- 35- قمصاني حسن عباس محمد، (2007)، أساليب المراجعة التحليلية، دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة بمدينة جدة، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز - جدة.
- 36- قيقة، إياد سامي، (2004)، كفاءة مراجعة حسابات الجامعات الرسمية الأردنية في ظل الأنظمة المحاسبية الإلكترونية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
- 37- لظفي، أمين السيد أحمد، (2002) المراجعة في عالم متغير. القاهرة: دار الكتاب الأول للنشر والتوزيع.
- 38- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (2011)، المعايير الدولية للتقارير المالية، عمان.
- 39- المطارنة، غسان فلاح، (2006). تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية. عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

40- المسلم، عبد الهادي، (2006)، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الثانية، مركز التنمية الإدارية للنشر، الإسكندرية.

41- المطيري، محمد عايش (2011) مدى التزام مكاتب التدقيق في دولة الكويت بالإجراءات التحليلية المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم (520) دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

42- نور، أحمد، (2007)، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية، الطبعة الثانية، بيروت: الدار الجامعية، لبنان.

43- هلدني، آلان عجيب مصطفى، والغبان ثائر صبري محمود ، (2009)، دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان العراق، مجلة علوم إنسانية، السنة 7، العدد 45، ص1-39.

44- الهنيبي، إيمان احمد (2007)، دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في جودة خدمات التدقيق في الأردن، دراسة ميدانية على شركات ومكاتب التدقيق العاملة في الأردن، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

45- يحيى، زياد هاشم، ورشيد، ناظم حسن، (2005). المعرفة التقنية ودورها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة، بحث مقدم إلى جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، نيسان 2005.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- 1- Abu-Musa, Ahmad A.(2004), "Auditing E-Business: New Challenges for External Auditors". Journal of American Academy of Business, Vol. 4, No 1/2, pp28-41.
- 2- Al-Eqab, M. & Ismail, N. (2011). Contingency Factors And Accounting Information System Design In Jordanian Companies, **IBIMA Business Review**, Vol(9), No(11) 2011: 1-13.
- 3- Al-Jabari, T. (2004), **The Impact of Information Technology on the Internal Audit Process in Jordan**, Master Degree, Amman Arab University for Graduate Studies, Faculty of Managerial and Financial Graduate Studies, Amman, Jordan.
- 4- Archambeault, Deborah S. (2002). " **The relation between Corporate Governance Strength and Fraudulent Financial Reporting: Evidence from SEC Enforcement Cases** " , USA: Prentice-Hall International, Inc.
- 5- Arens, A.A., Elder, R.J., and Beasley, M.S. (2005). **Auditing and Assurance Services, An integrated approach**. 11 Edition. Prentice-Hall.
- 6- Ball, K. (2003), The Use of Human Resource Information Systems: A Survey, **Personnel Review**, Vol. 30, No. 6, pp: 677-693.
- 7- Coram , P., Ng, J., and D. Woodliff, A survey of time budget pressure and reduced audit quality among Australian auditors, Australia- Al-Fehaid, A. And Higson, A., (2008) **Auditing in an IT Environment: Its Impact in Saudi Arabia** **The Icfai Journal of Audit Practice**, Vol. V, No. 1, 2008, PP:7-23.
- 8- Cohen, Jeffrey, (2004). " The Corporate Governance Mosaic and Financial Reporting Quality " , **Journal of Accounting Literature**, Vol. 43, Issue 1, PP: 33-34.

- 9- Dalci, I & Tanis, V (2009). Benefits of Computerized Accounting Information Systems on the JIT Production Systems, **Review of Social, Economic & Business Studies**, Vol.2, 45-64.
- 10- Denisi, A. S., and Griffin, R. W., (2010). **Human Resource Management**, Houghton Mifflin Company, Boston, 2001. p: 97.
- 11- Elliott, M., Edwards, J. And Dawson, R. (2007), **An improved process model for internal auditing**, Loughborough University, Department of Computer Science, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 22 No. 6, 2007, pp. 552-565.
- 12- Grant, G.H, Miller, K.C And Alali, F. (2008), **The effect of IT controls on financial reporting**, **Managerial Auditing Journal**, Vplume:23, Issue:8, pp:803-823.
- 13- Laudon, K., and Laudon, J., (2002). **Organization and Technology in the Networked Enterprise**, 4th Edition, Printice Hall, New Jersey.
- 14- Malhotra, N. K. (2003), **Marketing research**, New Jersey: Prentice Hall.
- 15- Matta, F.J. and Fuerst, W.L. and Barney, J.B., (2005).” **Information Technology and Sustained competitive Advantage**”, A Resource-Based Analysis, **MIS Quarterly**, 19 (4). P: 934.
- 16- Salehi, M. & Abdipour, A. (2011). A Study Of The Barriers Of Implementation Of Accounting Information System: Case Of Listed Companies In Tehran Stock Exchange, **Journal Of Economics And Behavioral Studies**, 2 (2): 76-85.
- 17- Sarens , G., (2009) , **Internal Auditing Research: Where are we going? Editorial** , **International Journal of Auditing** , Université Catholique de Louvain , University of Antwerp. 13: 1-7 .

- 18- Sayana, S., Vilhelmson B. and Thulin E. (2008). " Using CAATs to Support IS Audit ", **Information Systems Control Journal**, Vol. 1, No 3, P: 1 – 5.
- 19- Schneider, A., (2010) , **ASSESSMENT OF INTERNAL AUDITING BY AUDIT COMMITTEES** , **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, Volume 14, Number 2, PP:19-26.
- 20- Sekaran, U. (2000), **Research Methods For Business**, A Skill-Building Approach. John Wiley and Sons Inc, New York.
- 21- Tucker, H. (2001). "IT And The Audit", **Journal Of Accountancy**, Online Available Issues, September. www.Aicpa.Org/Pubs/Jofa/Sept2001/Tucker.Ht.
- 22- Tucker, George (2010). "IT and The Audit", **Journal of Accountancy**, Vol, 192, PP: 41-48.
- 23- Whittington, Ray (2008), New Audit Documentation Requirement; SAS 96 Raise the Bar for Audit Documentation, Adding Specific Requirement in Several Areas, **Journal of Accountancy** . Vol .65, pp. 72-92.

ملحق رقم (1)

استبانة الدراسة

جامعة الشرق الأوسط

كلية الأعمال / قسم المحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي المستجيبة:

أخي المستجيب:

تحية احترام وتقدير,,,

استبانة حول موضوع:

أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات استخدامها من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات استخدامها من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت، ولأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة، يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة المرفقة علماً بأنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ولإغراض البحث العلمي فقط.

وشكراً لتعاونكم

الباحث

فيصل المطيري

القسم الأول: المعلومات العامة

يرجى وضع إشارة (×) في مربع الإجابة التي تراها مناسبة:

1- الجنس:

أنثى	<input type="checkbox"/>	ذكر	<input type="checkbox"/>
------	--------------------------	-----	--------------------------

2- العمر:

أقل من 25 سنة	<input type="checkbox"/>	أقل من 25 سنة	<input type="checkbox"/>
25 إلى أقل من 35 سنة	<input type="checkbox"/>	35 إلى أقل من 45 سنة	<input type="checkbox"/>
45 إلى أقل من 55 سنة	<input type="checkbox"/>	من 55 سنة فأكثر	<input type="checkbox"/>

3- المؤهل العلمي:

دبلوم متوسط	<input type="checkbox"/>	بكالوريوس	<input type="checkbox"/>
دبلوم عالي	<input type="checkbox"/>	ماجستير	<input type="checkbox"/>
		دكتوراه	<input type="checkbox"/>

4- عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق:

5 إلى أقل من 10 سنة	<input type="checkbox"/>	أقل من 5 سنوات	<input type="checkbox"/>
10 إلى أقل من 15 سنة	<input type="checkbox"/>	10 إلى أقل من 15 سنة	<input type="checkbox"/>
		20 سنة فأكثر	<input type="checkbox"/>

5- الشهادات المهنية:

محاسب قانوني عربي (ACPA)	<input type="checkbox"/>	محاسب قانوني أمريكي (CPA)	<input type="checkbox"/>
أخرى	<input type="checkbox"/>	محاسب قانوني إنجليزي (ACCA)	<input type="checkbox"/>

المحور الأول: تكنولوجيا المعلومات:

الرقم	الفقرة	غير موافق جداً	غير موافق	محايد	موافق	موافق جداً
التقنيات						
1.	يستطيع المدقق من خلال استخدام التكنولوجيا في الوحدة الاقتصادية أن يحسن من عملية التدقيق.					
2.	قيام المدقق بعملية التدقيق يستلزم معرفته بتكنولوجيا المعلومات بشكل أساسي.					
3.	قيام المدقق وضع وتفحص الضوابط الرقابية على نظام التشغيل الالكتروني للبيانات.					
4.	السماح للمدقق الحصول على عينة من البيانات لفحصها حسب طلبه للقيام بعملية التدقيق بفاعلية.					
5.	قيام مكاتب التدقيق بالالتزام بتقنيات التكنولوجيا لتفعيل الرقابة على تكنولوجيا المعلومات.					
6.	تقييم كفاءة المدقق بناء على درجة استخدام تكنولوجيا المعلومات.					
7.	قيام مكاتب التدقيق باستخدام برمجيات متطورة لإتمام عملية التدقيق.					
8.	قيام مكاتب التدقيق تطوير النظام المحاسبي كلما دعت الحاجة إلى ذلك لتحسين عملية التدقيق.					
9.	قيام مكاتب التدقيق بتوفير دليل وإجراءات مناسبة للقيام بعملية التدقيق.					
10.	قيام مكاتب التدقيق بتفعيل الرقابة على تكنولوجيا المعلومات بصورة مستمرة.					
11.	قيام مكاتب التدقيق بإجراء مراجعة دورية لمتابعة البرامج المستخدمة في عملية التدقيق.					

					إشراك المدققين لتعديل برامج التدقيق المستخدمة في عملية التدقيق.	.12
					قيام مكاتب التدقيق بإجراء عمليات المقارنة بين برامج التدقيق لاختيار أفضلها.	.13
					قيام مكاتب التدقيق باستخدام معايير التدقيق الدولية لتحسين عملية التدقيق.	.14
الخبرة العملية والعلمية						
					المهارات المعرفية والتقنية التي تتوفر لدى المدققين تساعد على انجاز عملية التدقيق بأفضل الطرق.	.15
					توفر المعرفة والدراية لدى المدقق بمعايير التدقيق المعتمدة دولياً للقيام بعملية التدقيق.	.16
					يكتسب المدقق الخبرات العملية والعلمية من خلال إلحاقه بالدورات التدريبية المتخصصة في التدقيق.	.17
					تكتسب الوحدة الاقتصادية التي يعمل فيها المدققين خبرات ومعارف مناسبة لإتمام عملية التدقيق.	.18
					توافر شهادات مهنية لدى المدققين وفق أعلى المستويات لإنجاز عملية التدقيق.	.19
					حصول المدقق على مؤهلات عالية تحسن من قدرته على القيام بعملية التدقيق.	.20
					إلحاق المدققين بالدورات المتخصصة لتأهيلهم بشكل يواكب تطورات التكنولوجيا.	.21
					إمام المدققين بطرق التدقيق الحديثة مما يساعدهم على تحسين عملية التدقيق.	.22
تطوير المهارات						
					حاجة المدققون في فترات مختلفة إلى تطوير مهاراتهم في عملية التدقيق.	.23
					الاستعانة بالخبراء كلما دعت الحاجة لتطوير مهارات المدققين.	.24

					25. الاستفادة من الأبحاث العلمية في تطوير مهارات المدققين في الوحدة الاقتصادية.
					26. قيام الإدارات العليا بإيلاء تطوير مهارات المدققين الأهمية البالغة في عملية التدقيق.
					27. تطوير مهارات المدققين من خلال إشراكهم في ورشات عمل وندوات مختلفة.
					28. تساعد المحاضرات على تطوير مهارات المدققين بشكل عام.
المحور الثاني جودة عملية التدقيق					
فاعلية مرحلة التخطيط					
					29. تتصف عملية التدقيق بالفاعلية من خلال الاهتمام بمرحلة التخطيط.
					30. تنظيم عملية التدقيق ضمن خطوات فعالة تسهم في تحسين عملية التدقيق.
					31. وجود جهة متخصصة لتخطيط عملية التدقيق بفاعلية.
					32. إكساب المدققين مهارات معرفية وتقنية في التدقيق للقيام بعملية التدقيق بفاعلية.
					33. اكتساب المدققون خبرات تكنولوجية مختلفة لتحسين عملية التدقيق.
					34. قيام المدققين باستخدام البرمجيات الحديثة خلال عملية التدقيق
الإجراءات التحليلية					
					35. تساعد عملية تحليل النتائج من عملية التدقيق في تفعيل التدقيق في الوحدة الاقتصادية.
					36. قيام المدققون على تحليل نتائج عملية التدقيق في المنظمة.
					37. يستطيع المدقق أو مساعدوه القيام في عمل الإجراءات التحليلية لعملية التدقيق.

					تتصف إجراءات تحليل عملية التدقيق بالموضوعية.	38.
أداء أعمال التدقيق						
					القيام بالتدقيق الالكتروني يساعد المدقق في انجاز برامج التدقيق بوقت اقصر .	39.
					القيام بالتدقيق الالكتروني يساعد في انجاز العمليات الحسابية والكتابية بشكل أفضل.	40.
					القيام بالتدقيق الالكتروني المدقق يساعد في إعداد الرسائل والتقارير التي سوف يتم رفعها للإدارة.	41.
					الوصول إلى نتائج حقيقية من عملية التدقيق من خلال التوثيق المنطقي والفعال لها.	42.

الملحق رقم (2)

أسماء الأساتذة محكمي استبانة الدراسة

الجامعة	الرتبة الأكاديمية والاسم	التسلسل
جامعة عمان العربية	الأستاذ الدكتور بشير عبد العظيم البنا	1
جامعة عمان العربية	الأستاذ الدكتور يسري أمين سامي	2
جامعة عمان العربية	الدكتور احمد السكر	3
جامعة عجلون	الدكتور فارس القاضي	4
جامعة الزيتونة	الدكتور هيثم مبيضين	5
جامعة جرش	الدكتور عثمان النبالي	6

الملحق رقم (3)

نتائج التحليل الإحصائي كما تم الحصول عليها من الحاسوب

SEX

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	100	80.0	9.7	80.0
	2.00	25	20.0	16.6	100.0
	Total	125	100.0	100.0	

AGE

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	30	24.0	9.7	9.7
	2.00	56	44.8	16.6	26.3
	3.00	24	19.2	25	51.3
	4.00	5	4.0	22.2	73.5
	5.00	10	8.0	26.3	100.0
	Total	125	100.0	100.0	

EDU

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	0	0	0	0
	2.00	110	88.0	4.2	87.5
	3.00	10	8.0	2.8	89.3
	4.00	5	4.0	9.7	100.0
	Total	125	100.0	100.0	

EXP

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	76	60.8	25	25
	2.00	20	16.0	15.2	40.7
	3.00	19	15.2	22.2	62.9
	4.00	5	4.0	16.6	78.5
	5.00	5	4.0	20.8	100.0
	Total	125	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1	125	3.00	5.00	4.30	0.67
Q2	125	2.00	5.00	3.8567	0.8782
Q3	125	3.00	5.00	4.4266	0.5756
Q4	125	2.00	5.00	4.6634	0.5678
Q5	125	1.00	5.00	4.2156	0.7490
Q6	125	1.00	5.00	3.0678	1.0155
Q7	125	1.00	5.00	3.8077	0.9068
Q8	125	3.00	5.00	4.1789	0.8409
Q9	125	2.00	5.00	4.3188	0.6090
Q10	125	3.00	5.00	3.9676	0.6571
Q11	125	2.00	5.00	4.1134	0.7623
Q12	125	1.00	5.00	4.0556	0.7245
Q13	125	1.00	5.00	4.5169	0.5863
Q14	125	1.00	5.00	4.7090	0.5457
Q15	125	1.00	5.00	4.6923	0.5587
Q16	125	2.00	5.00	4.4254	0.6488
Q17	125	2.00	5.00	4.3878	0.6378
Q18	125	2.00	5.00	3.9323	0.7455
Q19	125	1.00	5.00	3.9943	0.8099
Q20	125	1.00	5.00	4.3651	0.7201
Q21	125	1.00	5.00	4.2769	0.5356
Q22	125	1.00	5.00	4.0309	0.8271
Q23	125	1.00	5.00	4.1278	0.8156
Q24	125	1.00	5.00	4.2356	0.7178
Q25	125	2.00	5.00	4.4313	0.6499
Q26	125	2.00	5.00	4.2843	0.5999
Q27	125	1.00	5.00	4.0156	0.8355
Q28	125	1.00	5.00	4.2671	0.6643
Q29	125	2.00	5.00	3.9666	0.9547
Q30	125	1.00	5.00	3.9577	0.8267
Q31	125	1.00	5.00	4.0281	0.7743
Q32	125	2.00	5.00	4.2760	0.6656
Q33	125	3.00	5.00	4.2346	0.5866
Q34	125	1.00	5.00	4.1534	0.7390
Q35	125	2.00	5.00	4.3467	0.6291
Q36	125	3.00	5.00	3.9478	0.8166
Q37	125	2.00	5.00	4.1089	0.7666
Q38	125	3.00	5.00	4.2380	0.6788
Q39	125	2.00	5.00	4.0416	0.7290
Valid N (listwise)	125				

Variables Entered/Removed(b)

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TOTALQ(a)	.	Enter

a All requested variables entered.

b Dependent Variable: TOTALP

Model Summary

Model	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.462	.202	.47953

a Predictors: (Constant), TOTALQ

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	10.239	1	2.239	40.736	.000(a)
	Residual	9.41	123	1.893		
	Total	19.380	124			

a Predictors: (Constant), TOTALQ

b Dependent Variable: TOTALP

Variables Entered/Removed(b)

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TOTALG(a)	.	Enter

a All requested variables entered.

b Dependent Variable: TOTALP

Model Summary

Model	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.297	.241	.46758

a Predictors: (Constant), TOTALG

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	11.81	5	2.95	44.02	.000(a)
	Residual	8.05	119	0.07		
	Total	19.86	124			

a Predictors: (Constant), TOTALG

b Dependent Variable: TOTALP

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		Sig.
		B	Std. Error	Beta	t	
1	(Constant)	1.951	.310		8.640	.000
	TOTALG	.462	.077	.498	8.640	.000

a Dependent Variable: TOTALP

Variables Entered/Removed(b)

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TOTALS(a)	.	Enter

a All requested variables entered.

b Dependent Variable: TOTALP

Model Summary

Model	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.526	.294	.45101

a Predictors: (Constant), TOTALS

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	16.68	4	4.17	46.754	.000(a)
	Residual	19.80	120	0.16		
	Total	36.47	124			

a Predictors: (Constant), TOTALS

b Dependent Variable: TOTALP

Variables Entered/Removed(b)

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TOTALQ(a)	.	Enter

a All requested variables entered.

b Dependent Variable: TOTALP

Model Summary

Model	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.462	.202	.47953

a Predictors: (Constant), TOTALQ

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		Sig.
		B	Std. Error	Beta	t	
1	(Constant)	1.723	.306		6.396	.000
	TOTALS	.553	.081	.548	6.396	.000

a Dependent Variable: TOTALP